جامعة قاصدي مرباح – ورقـــلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان :

دور إدارة المخاطر المالية في تحسين ربحية البنوك التجارية

دراسة حالة – بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة – للفترة (2010-2017)

نوقشت وأجيزت علنا يوم: 2019/06/17

من إعداد الطالبين:

- بن كريمة يونس
- بقادر المهدي

الدكتور	حجيري عبد الحميد	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	رئيسا
الدكتور	بن قانة إسماعيل	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	مقررا و مشرفا
الدكتور	عشي نبيل	(أستاذ مساعد أ– جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية 2019/2018

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في ميدان علوم إقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان :

دور إدارة المخاطر المالية في تحسين ربحية البنوك التجارية

دراسة حالة – بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة – للفترة (2010-2017)

نوقشت وأجيزت علنا يوم: 2019/06/17

من إعداد الطالبين:

- بن كريمة يونس
- بقادر المهدي

الدكتور	حجيري عبد الحميد	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	رئيسا
الدكتور	بن قانة إسماعيل	(أستاذ محاضر – جامعة ورقلة)	مقررا و مشرفا
الدكتور	عشي نبيل	(أستاذ مساعد ا – جامعة ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية 20/2018

الإهداء

يا من غرّست حُبّ الله في فؤادي، ورسّخت عقيدة التوحيد في أعماقي..يا من كنت لي أُمّاً في الحنان، ومعلّماً في الأخلاق، وابتسامتك ثلجٌ يُطفئ خوفي وألمي، ومهما وصفتك فلن أستطيع أن أكمل.ليس تهاوناً، ولكن شيء أعمق من ذلك **"أمي الغالية أطال الله في عمرها"** ذلك النبع الصافي.. إلي شجرتي التي لا تذبل.. إلى الظل الّذي آوي إليه في كلّ حين، أبي ربّما لم أبرك تمام البر.. لكني أعلم أنّ قلبك أكبر من أي بَر..رعاك المولى. وجزاك من الثواب أجزاه **"أبي العزيز أطال الله في عمره"**

إلى الشموع التي أضاءت لي دربي إلى اخوتي كل باسمه: **عبد المنير،عبد العزيز،أم كلثوم خديجة،"كريمة"**

إلى من أتذكر كلماته في مواصلة الاجتهاد في طلب العلم أستاذي **"دحمون عطية"**

إلى من القاني بهم القدر "أعضاء مكتب أفاق للمحاسبة والمراجعة لدعمهم المتواصل"

إلى كل أهلي وأقاربي...

أهدي ثمرة هذا العمل إلى فقيد الكلية: **"بن مالك محمد حسان"** رحمة الله عليه

أخيراً و ليس أخرا أسأل المولى عز وجل أن يوفقني لما يحب و يرضاه

المهدي

الإهداء

الحمد للمولى الذي أنار دربنا بنبراس العلم وجعل راية المعارف غايتنا

اهدي ثمرة جهودي والتي تكللت بهذا العمل المتواضع إلى :

من تعجز الكلمات عن وصفها وتسكن أمواج البحر لسماع اسمها اقرب البشر إلي قلبي أمي العزيزة **"مباركة"**

إلى مثلي الأعلى الماس الذي لا ينكسر نبع العطاء الذي زرع الأخلاق بداخلي الذي وقف بجانبي وتمنى أن يراني ناجح فيما اختار، إلي من علمني الكفاح واسأل المولى تعالى أن أكون له جسرا للجنة وهذا ابسط ما أضع بين يديك أبي **"علي"**

إلى العلا شقائق النعمان إخوتي الذين احتضنوني وزرعوا الود في طريقي

أهدي ثمرة هذا العمل إلى فقيد الكلية : **"بن مالك محمد حسان"** رحمة الله عليه

وأخيرا وليس أخرا أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل مني ثمرة هذا الاجتهاد، "اللهم انفعني بما علمتني وانفع غيري بعلمي"

يونس

الشكر

نبدأ بحمد الله ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا كما ينبغي لجلالك وعظيم سلطانك

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة قسم العلوم الاقتصادية ونخص بالذكر الدكتور المشرف **"بن قانة إسماعيل"**

نوصل تشكراتنا إلى المؤطرين في البنك الخارجي الجزائري فرع ورقلة الذين لم يبخلوا علينا في الإرشادات والتوجيهات

إلى كل من أمدنا بيد العون لإتمام هذا العمل

كما لا ننسى تقديم الشكر لعمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الملخص:

في الفترة الأخيرة ازداد الاهتمام من قبل الباحثين والبنوك بكل أشكالها في تفادي المخاطر لتحقيق الربحية المرجوة، إذ أن عادة يهدف تحقيق الأرباح إلى استمرارية النشاط وذلك يكون بالتطبيق الكفء لأدوات إدارة المخاطر لكون وجودها ضرورة حتمية في أي بنك، كما أن المعايير الأساسية التي يهتم بها المحللون الماليون وكذا مستخدمي القوائم المالية للحكم على مدى كفاءة هو حجم الأرباح التي حققها البنك، إذ أن دورها لا يقتصر على تقييم أدائها في الماضي فقط وإنما تمكنهم من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية والتي بدورها تؤثر على ديناميكيات البنك.

الكلمات المفتاحية:

إدارة المخاطر، المخاطرة، الربحية، البنوك، القوائم المالية، التنبؤ، التقييم.

Summary

In the recent period, the interest of researchers and banks in all its forms has increased in avoiding risks to achieve the desired profitability. The profit is aimed at the continuity of activity. This is through the efficient application of risk management tools, because their presence is a necessity in any bank. As well as users of the financial statements to judge the efficiency of the volume of profits achieved by the bank, since its role is not limited to the evaluation of performance in the past only, but enables them to predict future cash flows, which in turn affect the dynamics of the bank.

key words: Risk management, risk, profitability, banks, financial statements, forecasting, valuation.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري لدور إدارة المخاطر في تحسين ربحية البنوك التجارية	4
المبحث الأول : ماهية المخاطر في البنوك التجارية وتسييرها	5
المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر في البنوك التجارية	10
المبحث الثالث : الربحية في البنوك التجارية	18
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدور إدارة المخاطر في تحسين ربحية بنك الخارجي الجزائري BEA	25
المبحث الأول: نبذة عن مؤسسة محل الدراسة الدراسات السابقة والمؤشرات المستخدمة	26
المبحث الثاني : التحليل الوصفي للأدوات إدارة المخاطر في الربحية للبنك الخارجي الجزائري BEA	35
المبحث الثالث : التحليل الإقتصادي للأدوات ادارة المخاطر في الربحية للبنك الخارجي الجزائري BEA	50
خلاصة الفصل	56
الخاتمة	57
قائمة المراجع	61
الملاحق	64
الفهرس	72

قائمة الجداول

رقم الجدول	قائمة الجداول	الصفحة
01	نتائج اختبار ROA و CR3, CR2, CR1	36
02	نتائج اختبار (Breusch-Godfrey) للنموذج الأول	38
03	نتائج اختبار (ARCH) للنموذج الأول	38
04	مصفوفة الارتباط (النموذج الأول)	39
05	نتائج اختبار ROE و CR3, CR2, CR1	41
06	نتائج اختبار (Breusch-Godfrey) للنموذج الثاني	42
07	نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للنموذج الثاني	42
08	مصفوفة الارتباط (للنموذج الثاني)	43
09	نتائج اختبار ROC و CR3, CR2, CR1	46
10	نتائج اختبار (Breusch-Godfrey) للنموذج الثالث	47
11	نتائج اختبار (ARCH) للنموذج الثالث	47
12	مصفوفة الارتباط(للنموذج الثالث)	48
13	بناء جدول مقارنة المخاطر بعائد الأصول	50
14	بناء جدول مقارنة المخاطر بعائد حقوق الملكية	51
15	بناء جدول مقارنة المخاطر بعائد هامش الربح	52
16	معدلات المخاطر	54

قائمة الأشكال

رقم الشكل	قائمة الأشكال	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك	28
02	التمثيل الإنتشاري للمتغير التابع ROA بدلالة المتغيرات المستقلة CR1.CR2.CR3	35
03	التمثيل البياني للمتغيرات ROA و CR1, CR2 ,CR3	39
04	التمثيل الإنتشاري للمتغير التابع ROE بدلالة المتغيرات المستقلة CR1.CR2.CR3	40
05	التمثيل البياني للمتغيرات ROE و CR1, CR2 ,CR3	43
06	التمثيل الإنتشاري للمتغير التابع ROE بدلالة المتغيرات المستقلة CR1.CR2.CR3	45
07	التمثيل البياني للمتغيرات ROC و CR1, CR2 ,CR3	48
08	أعمدة بيانية لمقارنة المخاطر بعائد الأصول	50
09	أعمدة بيانية لمقارنة المخاطر بعائد حقوق الملكية	52
10	أعمدة بيانية لمقارنة المخاطر بعائد هامش الربح	53
11	أعمدة للتمثيل البياني للمخاطر	54

قائمة الملاحق

رقم الملحق	قائمة الملاحق	الصفحة
01	**ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2010**	65
02	**ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2012/2011**	66
03	**ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2013**	67
04	**ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2014**	68
05	**ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2015**	69
06	**ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2016**	70
07	**ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2017**	71

مقدمـــة

مقدمة

مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة إذ يمثل حلقة أساسية من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد من بلدان العالم وانعكاسا لنظمه الاقتصادية والمالية، لما يلعبه من دور كبير في مختلف الأنشطة التي يمارسها مما يجعله ويميزه عن القطاعات الأخرى وخاصة في قبول الودائع ومنح القروض بطرق مختلفة مما يكسبه المرونة في كيفية التعامل مع هذه الاتجاهات، لذا قمنا بهذا البحث لنسلط الضوء على مختلف أنواع المخاطر عامة والمخاطر المالية خاصة والتي تعد بحد ذاتها المفصل الرئيسي لكل أنواع المخاطر والذي يؤدي إلى الفشل المصرفي في كيفية تدارك مثل هذا النوع ويؤثر سلبا على الاستمرار والنمو في مزاولة أعماله والتي تنعكس بمجملها على الربحية لكي تضمن منافستها للآخرين بمقدار قوة عوائده المتحققة نتيجة استثمار أموالها المتاحة، وعلى هذا الأساس ركزنا على متغيرين أساسيين في العمل المصرفي ألا وهما المخاطر المالية والربحية المصرفية وذلك لأن المصرف الناجح هو الأكثر تحوطا من هذه المخاطر وغيرها من المخاطر لكي يسهم في تحقيق الأرباح المرجوة من ذلك لأن هذه المخاطر ناتجة عن الاستثمار في المبالغ المتاحة للمصرف، فإن أي سوء استخدام سيصب افرازاته على الأرباح الناتجة عنها.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى تأثير المخاطر المالية قي تحسين أداء وربحية البنوك التجارية ؟

الأسئلة الفرعية:

يمكن طرح التساؤلات على الشكل التالي :

- ✓ كيف تؤثر مخاطر السيولة على الربحية ؟
- ✓ إلى أي مدى تؤثر مخاطر الائتمان في ربحية البنوك التجارية ؟
- ✓ ما علاقة مخطر رأس المال بربحية البنوك التجارية ؟

الفرضيات :

- ✓ الرغبة في اكتشاف العلاقة التي تربط المخاطر المالية مع الربحية؛
- ✓ مخاطر السيولة تؤدي إلى فقدان الثقة بين البنك وعملائه مما ينجم عن ذلك سحب المودعين لأموالهم وبالتالي انخفاض في مستوى الربحية؛

- ✓ وذلك عن طريق معايير لجنة بازل 3 والتي تنص على الكفاية الحدية لرأس المال لتفادي تأثر المركز المالي للبنك

مبررات اختيار الموضوع

- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع
- ✓ لأنه يندرج ضمن مجال التخصص، ومن المواضيع المهمة التي تخدم المجال البنكي.
- ✓ لأنه من المواضيع الشائعة في البنوك من أجل إيجاد سبل لخفض المخاطر وتحسين الربحية.

أهداف الدراسة

- ✓ التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية
- ✓ إلقاء الضوء على المؤشرات المستخدمة لقياس المخاطر وربحية البنوك التجارية
- ✓ إبراز دور استخدام هذه الدراسة في عملية اتخاذ القرارات التي تصب في صالح البنك.

أهمية الدراسة

- ✓ تساهم في تسليط الضوء على أحد أهم المواضيع المتعلقة بإدارة المخاطر في تحسين ربحية البنوك التجارية بهدف تحسين الربحية مما يحقق مصدر اطمئنان للمستثمرين وموضع ثقة للجهات الرسمية وتعزيز للبيئة الاستثمارية.
- ✓ تساهم في تقدير معلومات مفيدة تساعد متخذي القرار في الجهات ذات العلاقة للمساعدة في وضع السياسات المصرفية التي تدعم متطلبات الربحية.
- ✓ تفتح المجال أمام دراسات أخري لتتناول بالدراسة العوامل الخارجية المؤثرة على ربحية المصارف، كما أن هذه الدراسة ستكون ذات فائدة كبيرة للباحثين.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على البنك الخارجي الجزائري(BEA) .

الحدود الزمنية: حددت المدة الزمنية للدراسة خلال الفترة (2010-2017).

مرجعية البحث:

تم الاعتماد في الدراسة على مجموعة من الكتب والمذكرات الجامعية، بالإضافة إلى القوائم المالية للبنك (الميزانيات وجدول حسابات النتائج) من اجل الدراسة التطبيقية.

صعوبات الدراسة:

- ✓ صعوبة ضبط التحاليل القياسية بالنسبة للمؤشرات محل الدراسة بسبب قصر فترة الدراسة وهي الفترة الوحيدة المتوفرة لدينا.

منهجية البحث والأدوات المستخدمة :

- ✓ من أجل معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وهو المنهج الموافق للدراسة النظرية الذي يستدعي جمع البيانات والمعلومات وتنظيمها وعرضها بشكل تسلسلي والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر والربحية هذا في الفصل الأول.
- ✓ كما تم الاعتماد في الفصل الثاني على المنهج التحليلي لأنه يوافق طبيعة المتغيرات المتوفرة وذلك باستخدام الأدوات القياسية وبرنامج (EVIEWS،ECXEL).

هيكل الدراسة:

- ✓ الفصل الأول: تم التطرق في هذا الفصل للدراسة نظرية للمفاهيم الأساسية للإدارة المخاطر والربحية بكل جوانبهم حيث تضمن:
  - المبحث الاول: ماهية المخاطر في البنوك التجارية ةتسييرها؛
  - المبحث الثاني: ماهية ادارة المخاطر في البنوك التجارية؛
  - المبحث الثالث: الربحية في البنوك التجارية.
- ✓ الفصل الثاني : تم التطرق فيه لدراسات المالية والقياسية ودراسة نظرية لنبذة تاريخية للبنك محل الدراسة والدراسات السابقة التي احتوت الموضوع وتضمن مايلي:
  - المبحث الاول: نبذة عن المؤسسة محل الدراسة والدراسات السابقة والادوات المستخدمة؛
  - المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأدوات إدارة المخاطر؛
  - المبحث الثالث: التحليل المالي لأدوات إدارة المخاطر.

الفصل الأول: جانب الإطار النظري لإدارة المخاطر في تحسين ربحية البنوك التجارية

المبحث الأول : ماهية المخاطر في البنوك التجارية وتسييرها

المطلب الأول : ماهية المخاطر المتعلقة بإدارة المخاطر

تمهيد :

يتطلب من الإنسان اتخاذ القرارات في ظل العديد من المتغيرات سواء أكانت هذه القرارات تتعلق بحياته الخاصة أو العامة أو فيما يتعلق بوظيفته أو عمله أو علاقاته، وأحد هذه المتغيرات عدم معرفة الإنسان ما قد يحدث في المستقبل وعدم تمكنه من معرفة نتائج قراراته مسبقا فعلى سبيل المثال : يقرر الطالب التسجيل في مادة معينة ولكن من الصعب عليه أن يعرف مسبقا علامته في هذه المادة أو غيرها، وهو بذلك يتعرض لمخاطر عدم التأكد من النتائج أو يتعرض لمخاطر عدم نجاحه في تلك المادة.

وبالرغم من التقدم الهائل في الإمكانيات المتاحة للإنسان وخاصة فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة والعامة والتنبؤ العلمي الدقيق والتي تساعده على سلامة اتخاذ القرارات، إلا أن هذا لن يزيل القلق الذي يلازم الشخص عند اتخاذ قراراته .

حيث يترتب على ذلك أنه عند اتخاذه قرارا معينا يكون غير متأكد من النتيجة النهائية لذلك القرار، مما يخلق لديه حالة معنوية معينة توصف بأنها الخطر الذي يلازم متخذ القرار .

تعريف الخطر :

هو احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبب في العائد المتوقع على استثمار معين. [1]

ويمكن تعريفها أيضا : هو احتمال الخسارة في القروض المقدمة نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير .

ويمكن إعطاء تعريف أخر : هو حالة عدم التأكد في استرجاع الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة .[2]

[1]- هبلة حيظة، إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية، "دراسة حالة البنك الوطني BNA" المديرية الجهوية للإستغلال 185 – وكالة ورقلة – الفترة من (2011-2013)، مذكرة ماستر غ منشورة، جامعة ورقلة، 2015/2014، ص04 .

[2]- أمل عبدي، دور إدارة المخاطر المشروع في ضمان نجاح إنجازه- دراسة حالة مؤسسة أشغال الطرقات ونقل البضائع والمحروقات تبسة، مذكرة ماجيستير غير منشورة جامعة تبسة، سنة 2013، ص54.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الخطر لصيق بالعمل المصرفي سواء رغب البنك أم لم يرغب وهذا راجع لتنوع مصادر المخاطر .

المطلب الثاني : مصادر وأنواع المخاطر البنكية

أولا : مصادر المخاطر :

تنقسم مصادر المخاطر البنكية إلى مصدرين :

1- المخاطر النظامية : ويطلق عليها المخاطر العامة التي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم تأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل : زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك مع غيرها .

وهي تعني أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة هذه المخاطر بشكل عام بحيث لا تتمكن من تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها.

2- المخاطر الغير نظامية : وهي مخاطر خاصة لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك ويمكن تجبنها بالتنويع في المحفظة الاستثمارية.

وهنا يمكن الإشارة أن أغلب الدراسات أشارت إلى أن احتواء محفظة الاستثمار للبنك حوالي 15 ورقة كحد أقصى يؤدي إلى التخلص من الجزء الكبر من المخاطر غير النظامية. [1]

ثانيا : أنواع المخاطر :

تعاني البنوك من العديد من المخاطر نذكر منها ما يلي :

1- ***خطر عدم السداد :*** وهي عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته برد الدين أو الفوائد أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع الى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب

[1] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإتمان المصرفي والتحليل الإنتماني، مؤسسة الوراق، عمان، 2002، ص167.

العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك او بسبب البنك المانح للائتمان. [1]

2- **مخاطر السيولة :** تنشأ المخاطر عن عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديه وقد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها :

- ضعف تغطية السيولة بالبنك مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والتزاماته من حيث آجال الاستحقاق .
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة .
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .

كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

3- **[illegible]:** وهي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية والتي تتمثل في:

- خسائر العنصر البشري؛
- الخسائر النائشة عن الأنظمة والآليات؛
- خسائر الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية.

4- **[illegible] :** هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية ومن الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين، ويمكن تقسيم المخاطر السوقية إلى :

- مخاطر أسعار السهم
- مخاطر أسعار الصرف
- مخاطر أسعار السلع .
- مخاطر أسعار الفائدة [1]

[1] مختار بونقاب، دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05،جامعة حمة لخضر الوادي، ديسمبر 2016، ص26-27.

5- ***لمجرد زكبزكب :*** تؤثر الأحداث السياسية وتخلق مخاطر للعمل البنكي ومنها سلبيات العولمة، المقاطعة والاضطرابات السياسية والتأميم ...الخ

6- **المخاطر القانونية** : تنتج هذه المخاطر من أخطاء في نص العقود أو من تأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية أو من مخالفة لبعض القوانين الدولية.[2]

المطلب الثالث: طرق تسيير المخاطر البنكية:

الفرع الأول: التغطية :

تعريف فطيخ كبزكب:

هي مركز مؤقت بديل عن مركز سوف يأخذ المستثمر مستقبلا على أصل معين، كما يمكن تعريفها بأنها أسلوب لحماية قيمة ما يملكه المستثمر الى أن تتم تصنيفه، ومن خلال هذا التعرف هناك صورتين للتغطية هما :

- **حالة المستثمر لا يملك أصل مالي:**

في هذه الحالة المستثمر له الرغبة في شراء أصل مالي بدون امتلاك أموال كافية لذلك فقد تتوفر له في المستقبل والخطر الذي يتعرض له هو ارتفاع سعر هذا الأصل ويلجأ هنا إلى إبرام عقد الاتفاق فيه على السعر والتنفيذ يكون عند توفير الأموال.

- **حالة المستثمر يملك أصل مالي:**

في هذه الحالة المستثمر له رغبة في بيع هذا الأصل والخطر هنا عكس الحالة الأولى حيث يخشى انخفاض سعر الأصل، لذلك يلجأ هنا على إبرام عقد يتم الاتفاق فيه على السعر والبيع يكون مستقبلا.

---

[1] خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية" حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص5-6

[2] رومان خديجة – طالب نريمان، إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3 دراسة حالة ولاية سعيدة، مذكرة ماستر غ منشورة، جامعة سعيدة 2014، ص45 .

الفرع الثاني: التأمين :

تمهيد قبلي لك:

التامين هو وسيلة لتوزيع الخسائر التي تلحق بالبنك ويهدف تكوين صندوق خاص يساهم في العملاء عند اقتراضهم من البنك ويتوقف نجاحه على اختيار قدر كاف من الأخطار المتشابهة للتأمين عليها .

حيث يقوم البنك بتأمين القروض من المخاطر التي قد يتعرض لها هذا القرض ومن أهمها :

- تأمين القرض في حالة الوفاة؛
- تأمين القرض في حالة عدم قدرة العميل على تسديد ديونه.

وبذلك يستطيع البنك في حالة وقوع أي خطر الحصول على مبالغ التعويض من طرف شركات التأمين بعد دفعه لأقساط معينة، والمخاطر التي يمكن التأمين ضدها لابد أن تتوافر فيها سمات معينة من أهمها أن تكون المخاطر من النوع الذي تتعرض له عدد كبير من البنوك هو احتمال تعرض البنوك لتلك المخاطر في توقيت واحد هو مسألة بعيدة الاحتمال .

الفرع الثالث: إدارة التوازن بين الأصول والخصوم :

يمكن حماية رأس المال من المخاطر وخاصة مخاطر تغيير سعر الفائدة وذلك من خلال تحليل عناصر الأصول والخصوم ومدى حساسيتهم لتغييرات في سعر الفائدة فالفرق بين الحساسية للتغير سعر الفائدة، والخصوم الحساسة للتغير في سعر الفائدة يسمى الفجوة وكلما تم تضيق هذه الفجوة كلما انخفضت نسبة التغير في إيرادات البنك ويعتمد قياس هذه الفجوة بين الأصول والخصوم الحساسة لفائدة على طول استحقاق هذه الأصول والخصوم .[1]

[1] دهمش أميرة، المخاطر البنكية وآلية تسييرها "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة" مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة المسيلة، 2015، ص34-35-36

المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر في البنوك التجارية

المطلب الأول: مفاهيم إدارة المخاطر وأدوارها :

الفرع الأول :مفهوم إدارة المخاطر ومبادئها

أولا: مفهوم إدارة المخاطر:

- هي "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، تحديدها، قياسها، مراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان الفهم الكامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليهما من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر."
- فهي الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية لتي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها آو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر[1].

ثانيا: مبادئ إدارة المخاطر:

لإنشاء نظام إدارة مخاطر فعال وذو كفاءة لابد أن يبنى علي المبادئ التالية

- تسطير إطار عملي لإدارة المخاطر، يتضمن تعبئة موارد مالية وبشرية، مع ضرورة المصادقة على هدا الإطار من طرف الإدارة العليا .
- أن تقوم علي أسس تنظيمية واسعة وشاملة، والمصادقة عليها من طرف مجلس الإدارة؛
- لابد أن يكون هناك تكامل في نظام إدارة المخاطر، حيث أنه لا يجب تقييم قياس المخاطر بمعزل عن بعضها البعض .
- أن تكون إدارة المخاطر إدارة حاكمة للإدارات المرتبطة بتلك الأنشطة.
- قياس وتقييم وتحليل المخاطر كما ونوعا علي أسس متكررة.
- المراجحة المستقلة من قبل أطراف خارجية لها خبرة في إدارة المخاطر بغرض فحص هذا النظام.
- التنبؤ بالأزمات والظروف الغير العادية في الوقت المناسب[2].

[1] أمال عبدي، مرجع سبق ذكره، ص103.
[2] طهير أميرة، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير لجنة بازل" دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم بواقي (BADR,BNA,BEA,CPA)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2016، ص15-16.

الفرع الثاني: مراحل إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر البنكية وفق عدة خطوات والتي تعتبر عبارة عن وظائف إدارة المخاطر، وهي تتمثل في:

1- **تحديد المخاطر:** من أجل تحديد المخاطر لابد أولا من تعريفها .فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر .على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي :مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية .إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

2- **قياس المخاطر** :بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3- **ضبط المخاطر** :بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات وتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

4- **مراقبة المخاطر** :على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على م ا رقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك .على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وبالتالي فإن نظم المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض له أهمية كبيرة بالنسبة للبنك .[1]

[1] طهير أميرة، مرجع سبق ذكره، ص18.

الفرع الثالث: دور إدارة المخاطر :

إن الهدف من إدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وهذه القدرة تخدم عدة وظائف هامة منها :

- تنفيذ الإستراتيجية؛
- تنمية المزايا التنافسية؛
- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات؛
- المعاونة في اتخاذ القرار؛
- المعاونة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- رفع تقارير عن المخاطر والتحكم فيها .

1- **أداة لتنفيذ الإستراتيجية :** تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل وبالقدرة على تحديد سياسة الأعمال وفقا لذلك وبدونها لا يكون بالإمكان رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية ولن يكون بالإمكان أيضا السيطرة على عدم تأكيد المحيط بالمكاسب المتوقعة، وبدونها سوف يقتصر تنفيذ الإستراتيجية على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر على تأثيرها لمفاضلة المخاطرة للعائد الخاصة بالبنك .

2- **الميزة التنافسية :** العلم بالمخاطر هو مدخل ضروري لمعرفة الأسعار المناسبة الواجب تقاضيها من العملاء وهو الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري عبر العملاء ذوي المخاطر المتباينة .

3- **المخاطرة والقدرة على الدفع :** لكل مؤسسة بنكية القدرة على ضبط وتسوية الفرق بين المخاطرة ورأس المال خارج نطاق المتطلبات الدنيا، ورأس المال القائم على المخاطرة هو ذلك المستوى في رأس المال المشتق من تقييم الخسائر المحتملة ومقاييس المخاطرة .

4- **اتخاذ القرار :** إن تحمل المخاطرة عملية تنطوي على الاجتهاد وإصدار الأحكام، وليس من السهل أو البسيط قياس ورصد كل أبعاد المخاطرة، ورغم أن المخاطر يتم قياسها إلا أن القرار يجب أن يتخذ مع ذلك بشأن فرصة معاملة ما، وبالنظر لارتباطها مع السياسات التجارية والمالية للبنك، فإن إدارة المخاطر ليس القصد منها أن تكون نموذجا لعملية اتخاذ القرار بالكامل بل المساعدة في هذه العملية.

5- **مخاطر التسعير** : إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى، ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال، إضافة إلى ذلك أن المخاطر إذا لم يتم تسعيرها، لا تدفع الحماية من التكاليف المستقبلية وهذه التكاليف لا توجد لها إيرادات مناظرة .

6- **رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها** : فمراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحمل المخاطر عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، ومع المخاطر الغير معلومة يسود الحذر والتعقل في العادة ويحول دون اتخاذ القرار بتحمل المخاطرة رغم أن ربحيتها يمكن أن تكون متماشية مع مخاطرها .

7- **إدارة المحافظ** : تعد تطور إدارة المحافظ فيما يتصل بالمعاملات المصرفية أحدث مجالات إدارة المخاطر، ويميل عدد كبير من العوامل الجديدة إلى تغيير طبيعة وتأثير إدارة المخاطر.[1]

المطلب الثاني : العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر

الفرع الأول : رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة إعتماد أهداف وإستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

الفرع الثاني : كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية وغيرها.

[1] خضراوي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص20-21.

المطلب الثاني : كفاية السياسات والحدود وأنظمة الضبط:

❖ **فقرة بيك حكبزرة ةهك شهخ:**

يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك وذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر، ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة، وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك.

❖ **فقرة بر آمطه بيك شكبر :**

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك وبالأخص إدارة المخاطر، والاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك، في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهذا يتطلب تدخل السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.[1]

المطلب الثالث : أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل

يتطلب الوصول لمعدل كفاية رأس المال "قياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة، لذا حددت مقررات بازل طرق قياسها.

الفرع الأول :أساليب معالجة المخاطر الائتمانية

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطرة الائتمانية وهي تتمثل في:

أولا :أسلوب التصنيف الداخلي :

يسمح هذا الأسلوب للمصارف باستخدام تقديراتها الداخلية للملاءة المالية للمقترض، بغية قياس مخاطر الائتمان لمحافظ التسهيلات لدى تلك المصارف، وتخضع هذه التقديرات إلى معايير منهجية .

[1] شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور – وسيم محمد الحداد – سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر - دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص304-305 .

حيث يقوم المصرف بتقدير أهلية الإقراض لكل عميل، ثم يقوم بترجمة تلك الملاءة إلى تقديرات، لتقدير الخسائر المستقبلية المحتملة والتي تشكل الأساس لمتطلب الحد الأدنى لرأس المال .وهذه الصيغة يمكن تطبيقها باستخدام طريقتين هما:

1- المنهج الأساسي الذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة، بحيث توفر المصارف تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر، وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى.

2- المنهج المتقدم الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن المصارف تقرر تصنيفاتها الداخلية بناء على الخبرة الداخلية.

ثانيا :الأسلوب المعياري:

من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة، وقد تم تعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح بين (%150/100/50/20/0)[1].

الفرع الثاني : أساليب معالجة مخاطر السوق

يتم قياس المخاطر السوقية بإتباع إحدى الطرق التالية:

أولا :الطريقة النمطية

بالنسبة لسعر الفائدة: يعتمد أسلوب القياس على عنصرين:

- مخاطر محددة ناشئة عن مصدر الأداة نفسها: وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية، حيث تعطى أوزان المخاطر الآتية:
  - 0%للحكومات؛
  - الجهات المؤهلة مثال وحدات القطاع العام، بنوك التنمية..، تعطى الاوزان التالية:

[1] طهير أميرة، مرجع سبق ذكره، ص35.

0.25 % لأقل من 6 أشهر، 1% من 6 إلى 24 شهر، 1.6% لأكثر من سنتين؛

للجهات الأخرى تعطى أوزان مخاطر 8% .

- مخاطر السوق العامة: ويوجد لاحتسابها طريقتين:

✓ الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة، أما الثانية تهتم بالتاريخ الذي تحقق فيه الورقة القيمة الإستردادية لها قبل تاريخ الاستحقاق.

✓ والثانية بالنسبة لحقوق الملكية :فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل 8% من قيمة التعرض للخطر ويمكن تخفيضها إلى 4% في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لخاطر السوق العامة تمثل نسبة8% .

بالنسبة لمخاطر أسعار الصرف: ويمثل المتطلب الرأسمالي لها 8% من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لصافي مراكز الذهب.

ثانيا :النماذج الداخلية:

وهي نماذج إحصائية متقدمة تستخدمها البنوك لقياس الخسائر خلال فترة معينة، في ظل الظروف الطبيعية للسوق، ويتم احتسابها يوميا، وفترة الاحتفاظ بالمركز عشرة أيام، وفترة الملاحظة التاريخية على الأقل سنة، حيث المتطلب الرأسمالي لتلك المخاطر يمثل أكبر القيمتين الآتيتين:

- القيمة المعرضة للخطر لليوم السابق؛
- متوسط القيمة المعرضة للخطر لمدة 20 يوم سابقة مضروبا في (3+ عامل إضافي يتراوح ما بين صفر إلى الواحد) .[1]

[1] طهير أميرة، مرجع سبق ذكره، ص37.

الفرع الثالث أساليب معالجة المخاطر التشغيلية :

يطرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لقياس المخاطر التشغيلية وهي تتمثل في:

أولا :أسلوب المؤشر الأساسي:

يجب على البنوك التي تستخدم المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس مال خلال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة يرمز له ب alpha من متوسط إجمالي الدخل السنوات الثلاثة السابقة؛ حيث تستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك صفر أو خسارة ويتم احتساب متوسط سنتين فقط، وإذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة، يطبق الركن الثاني من الاتفاق أين يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

ثانيا :المنهج المعياري SA :

تعكس هذه الطريقة الم ا رجعة المستمرة والتنقيح للطرق المستخدمة في احتساب متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية، وعلى الرغم من أن هذه الطريقة تعتمد أيضاً عوامل ثابتة كنسبة من إجمالي الدخل إلا أنها تسمح للبنوك بتقسيم العوامل حسب وحدات العمل (خطوط العمل) وبالتالي تكون أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي.

ثالثا :طرق القياس المتقدمة (AMA) :

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب تقدما ويعتمد على قيام البنك بتصميم نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، ومن الجدير بالذكر أن لجنة بازل قد وضعت بعض الشروط التي يجب توفرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم ومنها على سبيل المثال أن تكون لدى البنك إدارة مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطا بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة عن التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية.[1]

[1] تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص97-98

المبحث الثالث : الربحية في البنوك التجارية

المطلب الأول: ماهية الربحية واليات تعظيمها

الفرع الأول : مفهوم الربحية في البنوك التجارية

قبل التطرق إلى تعريف الربحية يجب الإشارة إلى مفهوم الربح، وله عدة مفاهيم بينها :

أ- التعريف الاقتصادي: يعبر الربح الاقتصادي عن نسبة التغير في القيمة المضافة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة .

ب- التعريف المحاسبي: فهو يعبر عن الفرق بين الدخل المحقق من قبل وحدة اقتصادية، خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة لتحقيق هذا الدخل .

أي يمكن استخلاص أن الربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والأعباء لإنتاج سلعة معينة وهي النتيجة النهائية للمجهود المبذول من قبل المؤسسة المنتجة.

هناك عدة تعاريف متعلقة بالربحية :

- تعرف الربحبة على أنها العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة ورقم الأعمال الخاص بها بحيث يعتبر رقم الأعمال الخاص بها، في هذه الحالة المتغير المعبر عن نشاط المؤسسة.
- يمكن تعريفها أيضا على أنها تشير إلى ربح منسوبا إلى بعض مكونات الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، كما تقيس الربحية الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وأنها تمكن الأطراف التي لها مصلحة بارتفاع هذه الكفاءة من مراقبتها، والكفاءة التشغيلية تعني قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد الكافية للمالكين، المقرضين والعاملين.

أي أن الربحية هي النتيجة أو الخلاصة الجهد مبذول من قبل هيئة معينة خلال فترة زمنية محددة.

الفرع الثاني : آليات تعظيم الربحية

توجد عدة طرق وأساليب يمكن من خلالها تحسين الربحية في البنوك التجارية وهي :

- معرفة طبيعة الإيرادات وأهمها العمولات؛
- رفع أسعار بعض الخدمات وفق ضوابط محددة؛
- ضغط النفقات والاستثمار الأمثل وزيادة النشاط البنك؛

- البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة المسموح بزيادتها في القوانين البنكية؛
- فرض غرامات مالية تعويضية لصالحها في حالة المماطلة وتأخير السداد في قبل المتمولين. [1]

المطلب الثاني : معايير الربحية

الفرع الأول :تسعير الخدمات المصرفية:

يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بعامل الإيرادات والعوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن تكلفة الخدمة المصرفية ويستفاد من تسعير الخدمة المصرفية في جعلها أكثر ملائمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها .

و يشمل تسعير الخدمة المصرفية تحديد رسوم الخدمات غير استثمارية .

الاستفادة من وفرات الإنتاج الكبير :

ويأتي ذلك من خلال زيادة حجم الموجودات الاستثمارية إلى حقوق الملكية أي نظرية وفرات الحجم الكبير، أيضا يمكن من خلال عملية اندماج بنكين الوصول إلى نتيجة هذه النظرية إلى تخفيض تكاليف على المدى الطويل وبالتالي الحصول على ربح حقيقي يفوق حصيلة جمع أرباح كل من البنكين، وهذه النظرية يستفاد منها إلى الحد الذي تصل فيه المؤسسة إلى الحجم الأمثل، فمقابل هذه الوفرات يظهر ارتفاع وزيادة في الأعباء ونقص في الكفاءة والإنتاجية في ظل التوسع.

الفرع الثاني : انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة:

كلما كان حجم البنك كبير في رأس ماله استطاع الوصول إلى المشروعات المرتفعة العوائد، وفي نفس الوقت قوة المركز المالي للبنك في جذب الودائع الاستثمارية لثقة أصحابها بالبنك ويمكن الاستفادة من الاستثمارات المرتفعة العوائد من خلال:

- إدارة المخاطر بطريقة ناجحة؛
- إستراتيجية نمو مستمر من خلال التغطية الجغرافية ؛
- الاستفادة من الاندماج والحجم الكبير .

[1] دريد كامل ال شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان(الأردن)، ص 150.

الفرع الثالث: رفع نسبة التوظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن:

وترتبط هذه المسألة بإدارة السيولة في البنك من جهة وسياسة البنك المركزي من جهة ثانية، إذ أن البنك المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية البنوك التجارية وغيرها، أما ما يمكن أن يؤثر في البنك ادراة المتاح من الموارد والاستفادة من الفرص المتاحة في الاستثمار بقدر ممكن. [1]

المطلب الثالث : محددات الربحية

تواجه البنوك التجارية في سبل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية تتعلق بالبنوك نفسها، وسوف نقوم بتناولها من خلال الفرعين التاليين :

الفرع الأول : العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في ما يلي :

1- **الظروف الاقتصادية والسياسية:** تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للدول، وهناك العديد من الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر، حيث عانت الجزائر سابقا من السنوات حصار عديدة، شهدت أوضاع سياسية واقتصادية غير مستقرة تأثرت خلالها البنوك التجارية، حيث استهدفت أعمال البنوك، فتعطلت عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للبنوك وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب العملة وشركات الصرافة، كل ذلك انعكس سلبا على إجمالي موجودات ومطالبي البنوك التجارية، وإدارة تلك الموجودات والمطلوبات، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك البنوك وبالتالي التأثير في ربحيتها.
2- **التشريعات القانونية والضوابط البنكية :** تؤثر التشريعات القانونية والضوابط البنكية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط البنكية بهدف ضبط الأداء البنكي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

[1] قنيدي صبرين، إدارة المخاطر والربحية في البنوك الإسلامية "دراسة حالة بنك دبي الإسلامي(2013/2009)، مذكرة ماستر غ منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص40-41

3- **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية للبنك المركزي في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير في سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة وموجوداتها ومطالبها، وبالتالي فإن ذلك يكون تأثير في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية والنوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها البنك المركزي بهدف إحكام سيطرته على عرض النقد من اجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، إذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحيانا وبهدف ضبط الائتمان المصرفي كانت البنوك المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفع.

4- **المنافسة:** تؤثر المنافسة بين البنوك التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

5- **أسعار الفائدة :** تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما زاد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فعالا في التأثير في استثمارات البنوك.[1]

الفرع الثاني : العوامل الداخلية:

نذكر منها ما يلي:

1- **أرباح (أو خسارة) الأوراق المالية:** تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف إن هدف البنوك التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

[1] رقاقدة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنك التجارية"حالة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر لفترة (2004-2014) غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2016، ص 10-11

2- **إدارة البنوك** : تؤثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطرة، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، فقدرة إدارة البنك على إدارة هيكلها المالي بشقيه(إدارة الموارد- إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك، في حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد مجزية أخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعي فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه البنوك وتعظيم ثروة مالكيها، وربحية البنوك التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك البنوك، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تملكها من تعظيم ربحية تلك البنوك من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان .

3- **حجم البنك** : يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم البنك (مقاسا بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في البنوك يكون أكبر من البنوك الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية .

4- **السيولة** : تمكن السيولة من تجنيب البنك لخسائر التي قد تحدث اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت .[1]

5- **أرباح (أو خسائر) القرض** : تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض، ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة

[1] أحمد حسين أحمد الشهراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف التجارية، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص66.

ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدي قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية.

6- **عدد موظفي البنوك:** إن زيادة عدد موظفي البنك سوف تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية له، وبالتالي زيادة الربحية، فالبنك ذو الأعداد الكبيرة من الموظفين يعكس إما انتشارا جغرافيا كبيرا من خلال زيادة عدد الفروع التي تحتاج إلى هذه الزيادة، أو زيادة في خدمات البنك الفنية والتقنية وعملياته والتي تستهدف تقديم خدمات أوسع للعملاء.

7- **عدد فروع البنك** : إن الانتشار الجغرافي للبنك، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية سيعمل على زيادة عدد المتعاملين مع البنك، فإيصال الخدمات البنكية لهذه التجمعات السكانية، خاصة إذا كانت تفصل بينها مسافات طويلة سوف تجعل من البنوك ذات الانتشار الواسع هدفا للتعامل الجمهور معها من خدماتها وخاصة في مجال السحب والإيداع والتحويلات المالية، زيادة عدد المتعاملين سوف يؤدي إلى زيادة حجم الودائع وكذلك حجم التسهيلات وحجم عمليات البنك مما سيؤدي إلى زيادة ربحية البنك. [1]

[1] الطاهر بن ختو، محددات الربحية في البنوك التجارية "دراسة حالة بنك (BNA-BEA-SGA-AGB) خلال فترة (2016/2009)، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2018، ص 11-12.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاث إلى الأدبيات النظرية ففي المبحث الأول والثاني قمنا بصياغة المفاهيم الأساسية للمخاطر بشتى أنواعها وأساليب مواجهتها والتي سميت بإدارة المخاطر، ومنه نستطيع القول أن المخاطر يتم مواجهتها عن طريق تحديد الخطر ثم قياسها أو نقلها غلى جهة أقدر على تحملها، أما في المبحث الثالث تناولنا المفاهيم الرئيسية للربحية البنكية ومحدداتها ومعاييرها.

الفصل الثاني : الجانب التطبيقي لدور إدارة المخاطر في تحسين ربحية البنوك التجارية البنك الخارجي الجزائري

المبحث الأول: نبذة عن مؤسسة محل الدراسة الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة

المطلب الأول: تعريف بالبنك الخارجي الجزائري

نشأة البنك الجزائري الخارجي:

يعتبر تأسيس بنك الجزائر الخارجي الحلقة الأخيرة من إجراءات التأمين التي قامت بها الدولة الجزائرية، وكان ذلك في الفاتح من أكتوبر سنة 1967 بموجب الأمر 67-204 المؤرخ في 1967/10/01 ويعتبر شركة وطنية خاضعة لقانونها الأساسي والقانون التجاري، وبنك الجزائر الخارجي هو بنك إيداع أنشئ لمدة محددة ولا يتم حله إلا بمقتضى نص تشريعي ويقدر رأس ماله الحالي بـ 150.000.000.000 دج.

وقد ترسخت عمليات البنك منذ سنة 1970 والذي يضم حسابات الشركات الصناعية الكبرى في الجزائر مثل شركة سوناطراك, نفطال, الشركة الوطنية للحديد والصلب, النقل البحري وبتالي فهو مكلف بتقديم كل الخدمات الخاص بها.

وفي إطار أحكام القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 تحول بنك الجزائر الخارجي إلى شركة ذات أسهم (شركة مساهمة) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأصبح البنك يسير حسب نظام الاقتصاد الحر ويساهم بنك الجزائر الخارجي في رأس نال عدة بنوك أجنبية منها

- البنك الدولي المغربي؛
- البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية؛
- البنك الدولي عبر الطرقات؛
- اتحاد البنوك العربية في فرنسا ولندن UBAF؛

وقدرا جمالي موارد بنك الجزائر الخارجي بتاريخ 2001/12/31 بـ 255 مليار دينار جزائري بينما إجمالي الاستخدامات فقد قدر بـ 375 مليار دينار جزائري .

تعريف بنك الجزائر الخارجي:

يعتبر بنك الجزائر الخارجي بنكا ودائعيا تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري، يقوم بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم، تأسس بموجب مرسوم 67-204 الصادر بتاريخ 1967/10/01م برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري، ويعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي 1988 وفي 05 جانفي 1989 تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 24.500.000.00 دج، حيث عدل في آخر سنة 2011 إلى 76.000.000.00دج.

الشكل (01): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة

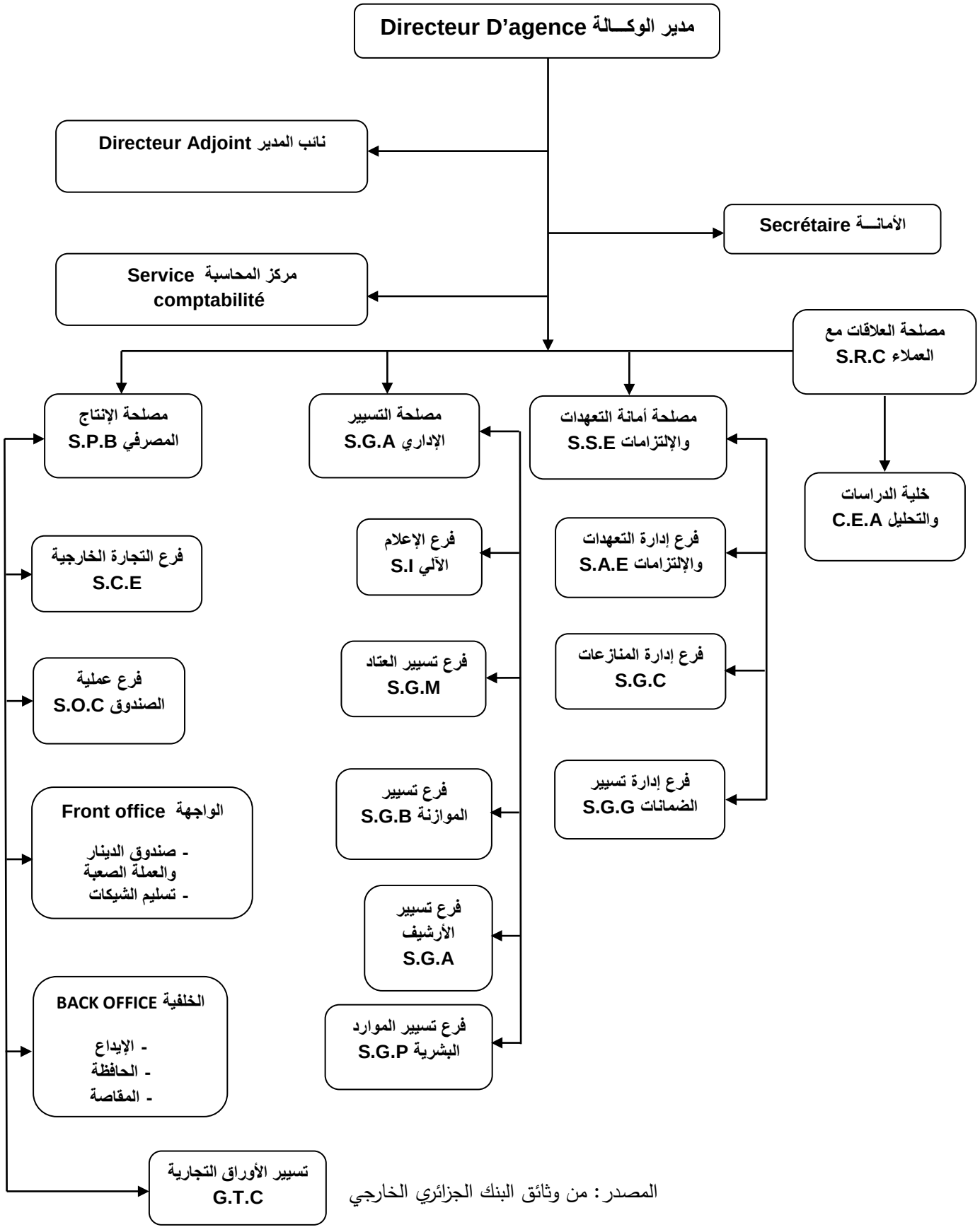

المصدر: من وثائق البنك الجزائري الخارجي

المطلب الثاني: الدراسات السابقة :

1- مذكرة ماستر بعنوان "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي – حالة البنك الوطني الجزائري متليلي (2013/2011)" للطالبة بوزايدة عائشة من جامعة ورقلة .

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول مدى تأثير المخاطر المالية على العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري متليلي خلال فترة (2013/2011)، وقد تم إتباع المنهاج التفسيري والتحليلي بالإعتماد على ميزانيات البنك، ولقد توصلت هذه الدراسة أنه من أجل تحقيق المؤسسة لأهدافها المالية مرهون برفع مستوى أدائها المالي عند تطبيق الخطط المالية المسطرة وتكون عملية التقييم من قبل إدارة البنك ينتج عنها إمكانية تحديد إنحرافات وتحديد أسباب وكيفية معالجتها ورسم سياسات مناسبة لارتفاع وتحسين مستوى الأداء هذا من جهة ومن جهة اخرى أن حالة عدم ممارسة التقييم من قبل المصرف في ضل الظروف السائدة في إقتصاد السوق والممثلة بالمنافسة وعدم استقرار التقلبات والأزمات قد يؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسة لذلك يعتبر التقييم من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة التي تضمن التصرف في نشاطها.

2- أطروحة ماجستير بعنوان "إدارة المخاطر البنكية – دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية – حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري" للطالبة خضراوي نعيمة جامعة بسكرة سنة 2009.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة حول كيفية إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وأي البنوك أكثر مرونة في إدارة المخاطر البنكية، وقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تفادي المخاطر كليا أمر مستحيل التحقق بل أن ضرورة البعد عن المخاطر الغير محسوبة والقبول بما هو محسوب منه وهو تحقيق لغايات البنوك وأن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون إستثناء أو تفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية بالإضافة إلى وجود عوامل زادت من تفاقم المخاطر وظهور الأزمات وإفلاس العديد من البنوك التقليدية وضرورة وجود إدارة المخاطر لإنجاح إستمرارية البنوك في عملها .

3- مذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان "إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية – دراسة حالة بنك دبي الإسلامي (2013/2009) للطالبة قنيدي صبرين جامعة بسكرة سنة 2015.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول واقع ادارة السيولة والربحية في بنك دبي الاسلامي وذلك عن طريق الاستعانة بالمنهاج الوصفي التحليلي للوصول إلى أن عمل البنك الإسلامي يكون وفق أحكام الشريعة الإسلامية القائم على مبدأ الغنم بالغرم مما يساهم في جذب العملاء للتعامل معها بكل ثقة والنظر إليها على أنها تحقق أهدافها بالإضافة إلى حسن إدارة السيولة السيولة يكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية .

4- مذكرة ماستر بعنوان "أثر مؤشرات السيولة والربحية على الرفع المالي- دراسة تطبيقية لعينة من شركات المساهمة في ولاية ورقلة للفترة (2015/2011) للطالبة نسيمة بالحاج جامعة ورقلة سنة 2017.

وقد كانت الإشكالية حول مدى تأثير مؤشرات السيولة والربحية على الرفع المالي في شركات المساهمة الجزائرية لفترة (2015/2011) بإستخدام الأسلوب الإحصائي في الدراسة التطبيقية واستخدام أدوات Excel وبرنامج Eviews9.0 من خلال نماذج Panel حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الأثر الذي تتركه كل من مؤشرات السيولة ممثلة في نسبة السيولة السريعة ومؤشرات الربحية متمثلة في نسبة العائد على الأصول على الرفع المالي لشركات المساهمة الجزائرية عينة الدراسة،

5- Mémoire de la fin d'étude pour l'obtention du diplôme de Master « LA GESTION DU RISQUE DE CREDIT BANCAIRE Cas : Banque Extérieure d'Algérie, Agence de Tizi-Ouzou (BEA 34) » Élaborer par H.lydia Université de bedjaia année 2012.

Problématique posée Comment apprécier la capacité d'un emprunteur à rembourser le crédit ?

J'ai conclu que l'une des finalités d'un crédit pour le banquier est son embourbement. or, dans des cas de plus en plus fréquents, les remboursements ne s'effectuent pas à l'échéance prévue se trouvant parfois définitivement compromis. dans cette situation, la banque voit se matérialiser un risque de contrepartie et doit essayer de procéder, le plus rapidement possible au recouvrement de sa créance. elle doit aussi mettre en œuvre des stratégies pour éviter d'autres incidents de paiements afin d'améliorer ses performances à différents niveaux.

مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية :

سنحاول من خلال هذا الوصف عرض لما يميز هذه الدراسة من خلال الإطلاع والإستفادة من الدراسات السابقة أعلاه إن قد ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة مايلي :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الحديثة حسب حدود البحث والإطلاع، والتي دور إدارة المخاطر المالية في تحسين ربحية البنوك التجارية واعتمادا على مؤشرات قياس المخاطر والربحية من جهة والتحليل المالي والوصفي للوصول إلى العلاقة بين المخاطر والربحية وهذا خلافا عن بعض الدراسات السابقة التي بعضها عبر عن الخطر والبعض الآخر عن إدارة المخاطر أو الربحية، وتتوافق من ناحية الهدف وهو بالوصول بالبنك إلى اتخاذ القرار السليم، وترتكز هذه الدراسة على دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري طيلة فترة (2017/2010) وهذا من أجل الوصول إلى العلاقة بين إدارة المخاطر والربحية من خلال ترجمة وتحليل القوائم المالية .

المطلب الثالث : الطريقة والمؤشرات المستخدمة في الدراسة:

أولا: الطريقة المتبعة:

1-مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع البنكي الجزائري، حيث قيدت الدراسة بما هو متوفر من البيانات والمعلومات من البنوك الجزائرية ورغم المحالات لإدراج جميع البنوك الجزائرية ولفترة أطول ما يمكن إلا أن الدراسة في الأخير اقتصرت على بنك واحد هو البنك الخارجي الجزائري BEA ولمدة 08 سنوات خلال فترة 2010-2017، وللقيام بهذه الدراسة تم الحصول على البيانات من الوثائق المحاسبية للبنك محل الدراسة.

2-مصادر جمع البيانات:

أثناء قيامنا بالدراسة جمعنا المعلومات التي تخدم الموضوع وجمعنا المعطيات المالية والمتمثلة في القوائم المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) للبنك الجزائري الخارجي من الموقع الرسمي للبنك محل الدراسة (www.bea.dz) المقدم لنا من طرف الهيئة المسؤولة لدي البنك.

3- الأدوات المستخدمة:

تم الإعتماد في تحليل البيانات وإدراجها على برامج الجداول الإلكترونية (EXCEL 2007) لمعالجة البيانات التي تكون في جداول، وكذالك إستخدمنا البرنامج الإحصائي EVIEWS.

ثانيا : المؤشرات المستخدمة في الدراسة :

1-مؤشرات الربحية :

- **معدل العائد على حقوق الملكية ROE:** تقيس هذه النسبة العلاقة بين النتيجة الصافية والاموال الخاصة وتقاس هذه النسبة كما يلي :

$$ROE = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

- **معدل العائد على الأصول ROA:** تقيس هذه النسبة العلاقة بين نتيجة الأرباح الصافية مع إجمالي الأصول وتحسب كما يلي :

$$ROA = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- **معدل هامش الربح ROC:** تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح وإجمالي الإرادات أي كفاءة الإدارة في تحقيق ربح معقول من مبيعات البنك واستثماراته وتحسب بالعلاقة التالية :

$$ROC = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الإيرادات}}$$

2-مؤشرات قياس المخاطر:

- **معدل خطر الائتمان :** وهو نسبة تعبر عن العلاقة بين صافي أعباء القروض مع إجمالي القروض وتحسب بالعلاقة التالية :

$$CR1 = \frac{\text{صافي أعباء القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

- **معدل خطر السيولة:** وهو نسبة تعبر عن مدى العلاقة بين الودائع الأساسية للبنك مع إجمالي الأصول وتحسب كما يلي:

$$CR2 = \frac{\text{الودائع الأساسية}}{\text{الأصول إجمالي}}$$

- **معدل خطر رأس المال:** يقيس العلاقة بين حقوق المساهمين مع إجمالي الأصول ويحسب كما يلي :

$$CR3 = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

المبحث الثاني : التحليل الوصفي للأدوات إدارة المخاطر في الربحية للبنك الخارجي الجزائري

المطلب الأول: مقارنة أدوات إدارة المخاطر بعائد على الأصول

مقارنة أدوات إدارة المخاطر بعائد على الأصول (النموذج الأول)

انطلاقا من معطيات البنك محل الدراسة سنعتمد في صياغة العلاقة بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على الأصول ROA كمتغير تابع والمؤشرات المذكورة خلال الدراسة(CR3-CR2-CR1) كمتغيرات مستقلة، حيث تهدف من خلال ذلك إلى إيجاد المعادلة الرياضية الأفضل التي يمكن لها أن تعطي اكبر قدرة تفسيرية بين الربحية والمؤشرات المذكورة، وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، وتوضح الأشكال أدناه التمثل النقطي للمتغير التابع ROA بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (CR3-CR2-CR1).

الشكل رقم(02): يوضح التمثيل الإنتشاري للمتغير التابع ROA بدلالة المتغيرات المستقلة CR1.CR2.CR3

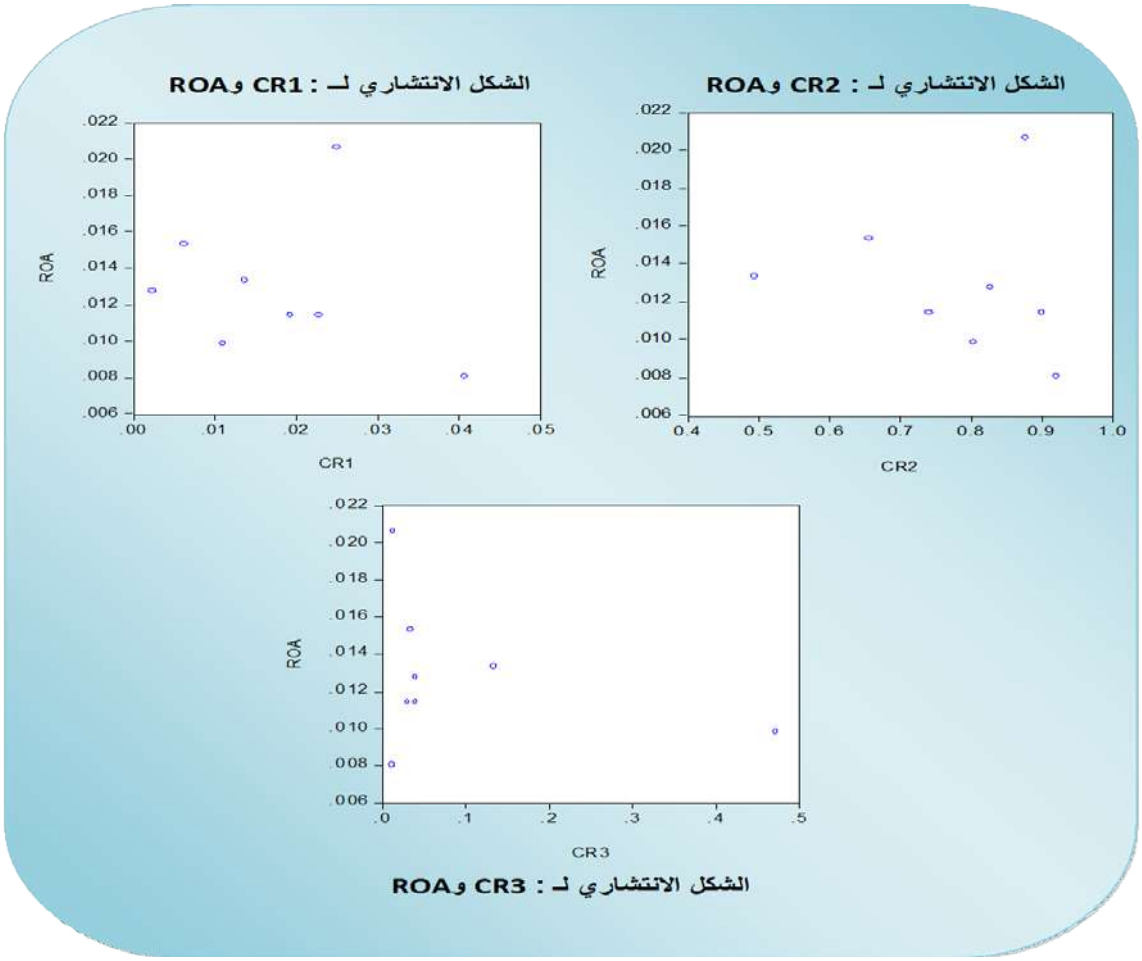

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات (EVIEWS)

ساعد التمثيل النقطي على صياغة العلاقة الخطية وذلك من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل خط مستقيم تكون العلاقة خطية، وإذا كان الانتشار على شكل قطع مكافئ تكون العلاقة أسية، من خلال الأشكال السابقة لا يمكن تمييز العلاقة بين المتغيرين هل هي خطية أم علاقة أسية ؟ ولذلك سيتم تقدير أكبر عدد من النماذج ثم نختار النموذج الأحسن بناء على عدة معايير إحصائية وهي:

- معنوية المعالم المقدرة؛
- المعنوية الكلية للنموذج؛
- معامل التحديد R^2 .

الجدول رقم (01) : نتائج اختبار ROA و CR3, CR2, CR1

Dependent Variable: LROA				
Method: Least Squares				
Date: 05/01/19 Time: 23:28				
Sample: 2010 2017				
Included observations: 8				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	-3.9672	0.6687	-5.9326	0.0040
CR1	-9.9970	11.2324	-0.8900	0.4237
CR2	-0.2134	0.9168	-0.2328	0.8273
CR3	-0.8115	0.7817	-1.0381	0.3578
R-squared	0.3130	**Mean dependent var**		-4.3854
Adjusted R-squared	-0.2022	**S.D. dependent var**		0.2827
S.E. of regression	0.3100	**Akaike info criterion**		0.8027
Sum squared resid	0.3845	**Schwarz criterion**		0.8425
Log likelihood	0.7888	**Hannan-Quinn criter.**		0.5348
F-statistic	0.6074	**Durbin-Watson stat**		1.7533
Prob(F-statistic)	0.6444			

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

التحليل :

- بلغت قيمة معامل تحديد المعدل (Adjusted R-squared= -0.20) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر تفسر نسبة 20%- من المتغير التابع ROA (العائد على الأصول) أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى.
- بلغت قيمة اختبار فيشر (F-statistic = 0.60) باحتمال Prob(F-)statistic= 0.64 وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر معا على المتغير التابع وبالتالي فالنموذج المقدر جيد وصالح للتنبؤ.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين المخاطر الائتمانية ومعدل عائد الأصول (Sig : 0.4237 > 0.05) وبالتالي توجد دلالة إحصائية بين مخاطر معدل الفائدة ونسبة عائد الأصول غير أن العلاقة الموجبة معاكسة للنظرية الاقتصادية فكلما زادت المخاطر الائتمانية كلما زادت الأصول المرجحة بالمخاطر .
- يظهر من خلال الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة احصائيا بين مخطر السيولة وعائد الأصول (Sig : 0.8273 > 0.05) وبالتالي فمخاطر السيولة دالة في عائد الأصول ، غير أن العلاقة الموجبة غير منطقية من الناحية الاقتصادية فزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك ستؤثر سلبا على معدل عائد الأصول.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة غير دالة إحصائيا بين خطر رأس المال والمتغير التابع (عائد الأصول) (Sig : 0.3578 > 0.05) وبالتالي توجد دلالة إحصائية بين مخاطر معدل الفائدة ومعدل عائد الأصول وهي علاقة منطقية من الناحية الاقتصادية فارتفاع رأس المال المصرف يؤدي إلى انخفاض المخاطر وبالتالي زيادة نسبة كفاية رأس مال المصرف.

- **تحليل دالة الإرتباط:**

اختبار الارتباط من الدرجة الأولى: نعتمد على اختبار DW مع العلم أن قيمته المحسوبة تساوي 1.75 ومنه فإن نتيجة الاختبار غير محددة، وندعم باختبار (Breusch-Godfrey) الموضح في الشكل أسفله :

الجدول رقم (02): نتائج اختبار (Breusch-Godfrey) للنموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	9.0872	**Prob. F(2,2)**	0.0991
Obs*R-squared	7.2069	**Prob. Chi-Square(2)**	0.0272

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

حيث تظهر لنا نتيجة LM TEST الذي قدمه (Breusch-Godfrey) أن هناك احتمالان: إما قيمة إختبار F التابع لتوزيع كاي تربيع أو قيمته n.R التابعة لنفس التوزيع هي أصغر من قيمته الجدولية (أو أن احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية0.05)، وعليه نقبل فرض العدم ونقبل الفرض البديل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (03): نتائج إختبار (ARCH) للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.0027	**Prob. F(2,3)**	0.9972
Obs*R-squared	0.0111	**Prob. Chi-Square(2)**	0.9944

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

- **إختلاف التباين:**

لتكن الفرضيتين التاليتين: H0 : لا يوجد تباين (يوجد تجانس)

H1 : يوجد تباين (يوجد اختلاف)

في هذه الحالة يمكن الاستعانة بالاختبار ARCH حسب الشكل الموالي، حيث أن الاحتمالات (0.9972 – 0.9944) > 0.05 فإننا نقبل H0 أي أن هناك تجانس بين المتغيرات.

الشكل (03) : التمثيل البياني للمتغيرات ROA و CR3, CR2 ,CR1

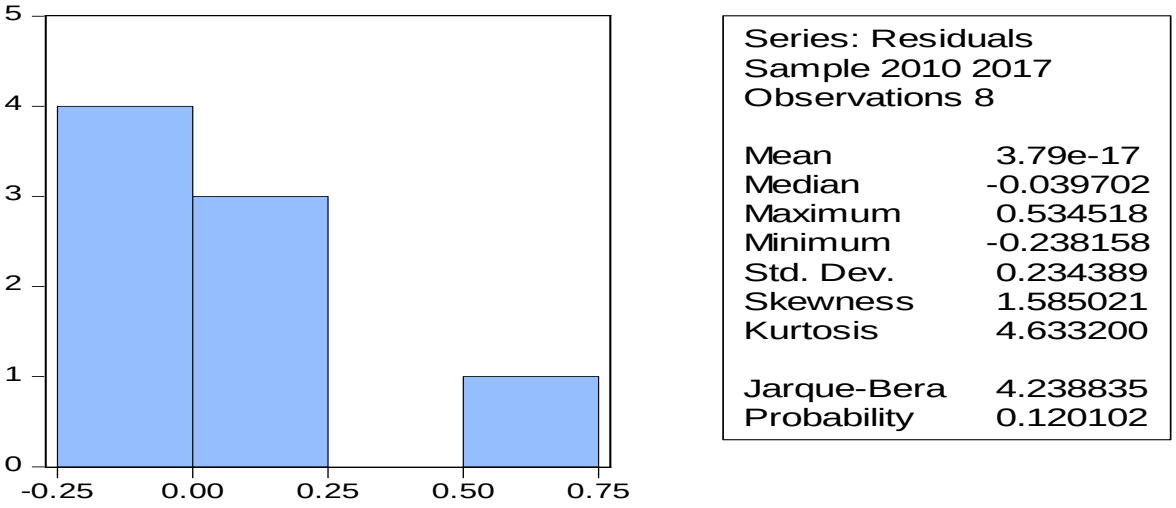

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

توزيع البواقي للنموذج:

باستعمال اختبارات كل من معامل الالتواء ومعامل التفرطح، وحسب إحصائية (harque - brea) ومن خلال قيمة الاحتمال 0.1201 وهي > 0.05 فإن يمكننا القول بأن البواقي تتوزع طبيعيا كما هو موضح في نتائج الشكل أعلاه.

الجدول رقم (04) : مصفوفة الارتباط (النموذج الأول)

CR3	CR2	CR1	
−0.3014	0.4606	1	**CR1**
−0.1452	1	0.4606	**CR2**
1	−0.14528	−0.3014	**CR3**

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

المطلب الثاني : أدوات إدارة المخاطر بعائد حقوق الملكية

انطلاقا من معطيات البنك محل الدراسة سنعتمد في صياغة العلاقة بين الربحية مقاسه بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE كمتغير تابع والمؤشرات المذكورة خلال الدراسة(CR3−CR2−CR1) كمتغيرات مستقلة، حيث تهدف من خلال ذلك إلى إيجاد المعادلة الرياضية الأفضل التي يمكن لها أن تعطي اكبر قدرة تفسيرية بين الربحية والمؤشرات المذكورة، وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، وتوضح الأشكال أدناه التمثل النقطي للمتغير التابعROE بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (CR3−CR2−CR1).

الشكل رقم (04) : يوضح التمثيل الإنتشاري للمتغير التابع ROE بدلالة المتغيرات المستقلة CR1.CR2.CR3

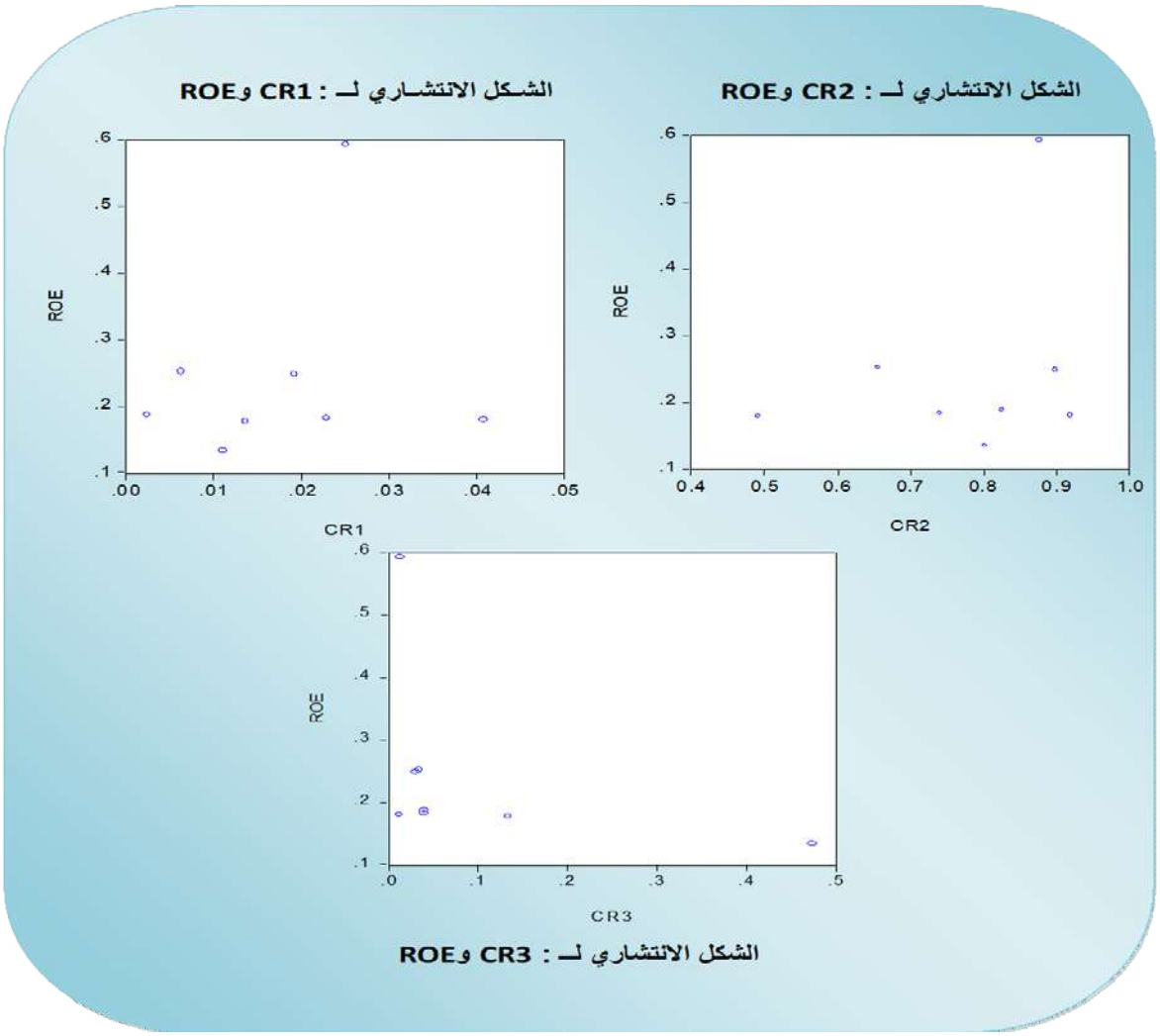

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

ساعد التمثيل النقطي على صياغة العلاقة الخطية وذلك من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل خط مستقيم تكون العلاقة خطية، وإذا كان الانتشار على شكل قطع مكافئ تكون العلاقة أسية، من خلال الأشكال السابقة لا يمكن تمييز العلاقة بين المتغيرين هل هي خطية أم علاقة أسية ؟ ولذلك سيتم تقدير أكبر عدد من النماذج ثم نختار النموذج الأحسن بناء على عدة معايير إحصائية وهي:

- معنوية المعالم المقدرة؛
- المعنوية الكلية للنموذج؛
- معامل التحديد R^2 .

الجدول رقم (05) : نتائج اختبار ROE و CR3, CR2, CR1

Dependent Variable: ROE				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/19 Time: 09:50				
Sample: 2010 2017				
Included observations: 8				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	0.1028		0.2468	0.8171
CR1	0.0112	0.4164	0.1597	0.8808
CR2	0.0035	0.0701	0.0108	0.9919
CR3	-0.0606	0.3297	-1.0735	0.3435
R-squared	0.3065	**Mean dependent var**		0.2450
Adjusted R-squared	-0.2135	**S.D. dependent var**		0.1459
S.E. of regression	0.1607	**Akaike info criterion**		-0.5111
Sum squared resid	0.1033	**Schwarz criterion**		-0.4714
Log likelihood	6.0446	**Hannan-Quinn criter.**		-0.7790
F-statistic	0.5893	**Durbin-Watson stat**		2.0866
Prob(F-statistic)	0.6537			

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

التحليل :

- بلغت قيمة معامل تحديد المعدل (Adjusted R-squared= -0.21) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر تفسر نسبة 21%- من المتغير التابع ROE (العائد على حقوق الملكية) أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى.
- بلغت قيمة إختبار فيشر (F-statistic = 0.58) باحتمال Prob(F-)statistic= 0.65 وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر معا على المتغير التابع وبالتالي فالنموذج المقدر جيد وصالح للتنبؤ.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين المخاطر الإئتمانية ومعدل عائد حقوق الملكية (Sig : 0.8808 > 0.05) وبالتالي لا توجد دلالة إحصائية بين معدل الفائدة ونسبة عائد حقوق الملكية غير أن العلاقة الموجبة معاكسة للنظرية الاقتصادية فكلما زادت المخاطر الإئتمانية كلما زادت الأصول المرجحة بالمخاطر .

- يظهر من خلال الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة إحصائيا بين مخاطر السيولة وعائد حقوق الملكية (Sig : 0.9919 > 0.05) وبالتالي فمخاطر السيولة دالة في عائد حقوق الملكية ، غير أن العلاقة الموجبة غير منطقية من الناحية الاقتصادية فزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك ستؤثر سلبا على معدل عائد حقوق الملكية
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة غير دالة إحصائيا بين خطر رأس المال والمتغير التابع (عائد الأصول) (Sig : 0.3435 > 0.05) وبالتالي توجد دلالة إحصائية بين مخاطر معدل الفائدة ومعدل عائد حقوق الملكية وهي علاقة منطقية من الناحية الاقتصادية فارتفاع رأس مال المصرف يؤدي إلى انخفاض المخاطر وبالتالي زيادة نسبة كفاية رأس مال المصرف.

- **تحليل دالة الإرتباط:**

اختبار الارتباط من الدرجة الأولى: نعتمد على اختبار DW مع العلم أن قيمته المحسوبة تساوي 2.08 ومنه فإن نتيجة الاختبار غير محددة، وندعم باختبار (Breusch-Godfrey) الموضح في الشكل أسفله :

الجدول رقم (06) : نتائج إختبار (Breusch-Godfrey) للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.9577	**Prob. F(2,2)**	0.3381
Obs*R-squared	5.2952	**Prob. Chi-Square(2)**	0.0708

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

حيث تظهر لنا نتيجة LM TEST الذي قدمه (Breusch-Godfrey) أن هناك احتمالان: إما قيمة اختبار F التابع لتوزيع كاي تربيع أو قيمته n.R التابعة لنفس التوزيع هي أصغر من قيمته الجدولية (أو أن احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية0.05)، وعليه نقبل فرض العدم ونقبل الفرض البديل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (07) : نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.1343	**Prob. F(3,4)**	0.4357
Obs*R-squared	3.6774	**Prob. Chi-Square(3)**	0.2985
Scaled explained SS	1.3683	**Prob. Chi-Square(3)**	0.7130

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

- **إختلاف التباين:**

لتكن الفرضيتين التاليتين: H0 : لا يوجد تباين (يوجد تجانس)

H1 : يوجد تباين (يوجد إختلاف)

في هذه الحالة يمكن الاستعانة بالاختبار Breusch–Pagan–Godfrey حسب الشكل الموالي، حيث أن الاحتمالات (0.4357 – 0.2985 – 0.7130) > 0.05 فإننا نقبل H0 أي أن هناك تجانس بين المتغيرات.

الشكل رقم (05) : التمثيل البياني للمتغيرات ROE و CR3, CR2 ,CR1

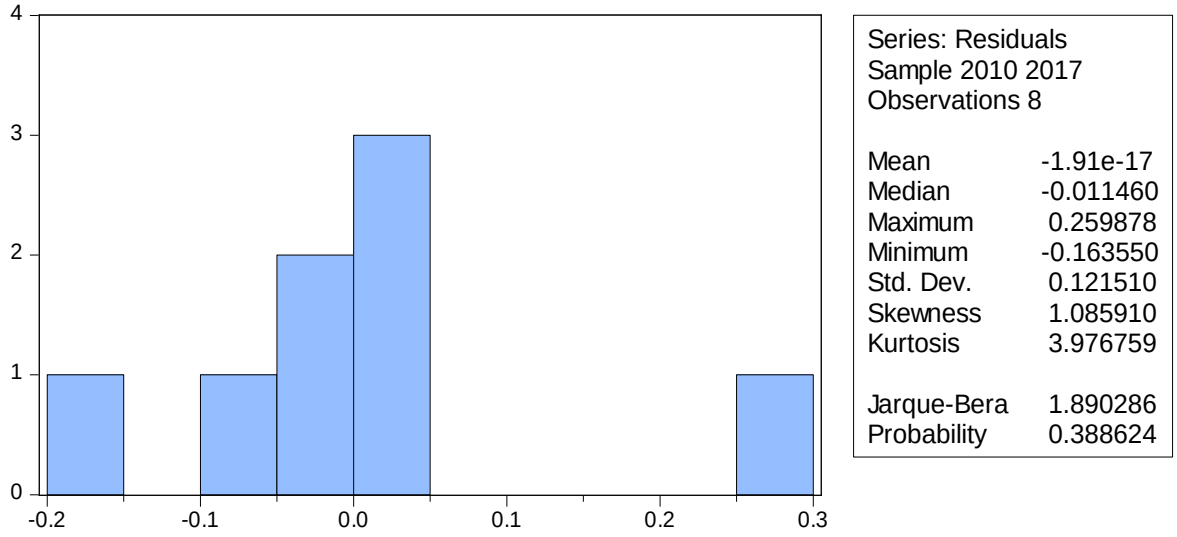

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

توزيع البواقي للنموذج

باستعمال اختبارات كل من معامل الالتواء ومعامل التفرطح، وحسب إحصائية (harque - brea) ومن خلال قيمة الاحتمال 0.3886 وهي > 0.05 فإن يمكننا القول بأن البواقي تتوزع طبيعيا كما هو موضح في نتائج الشكل أعلاه.

الجدول رقم (08) :مصفوفة الارتباط (للنموذج الثاني)

CR3	CR2	CR1	
−0.3017	0.4606	1	**CR1**
−0.1452	1	0.4606	**CR2**
1	−0.1452	−0.3014	**CR3**

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

المطلب الثالث : مقارنة أدوات إدارة المخاطر بهامش الربح

انطلاقا من معطيات البنك محل الدراسة سنعتمد في صياغة العلاقة بين الربحية مقاسه بمعدل هامش الربح ROCكمتغير تابع والمؤشرات المذكورة خلال الدراسة(CR3-CR2-CR1) كمتغيرات مستقلة، حيث تهدف من خلال ذلك إلى إيجاد المعادلة الرياضية الأفضل التي يمكن لها أن تعطي اكبر قدرة تفسيرية بين الربحية والمؤشرات المذكورة، وفي سبيل ذلك يعتمد القياسيون على التمثيل النقطي للمتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة، وتوضح الأشكال أدناه التمثل النقطي للمتغير التابع ROC بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (CR3-CR2-CR1).

الشكل رقم (06) : يوضح التمثيل الإنتشاري للمتغير التابع ROC بدلالة المتغيرات المستقلة CR1.CR2.CR3

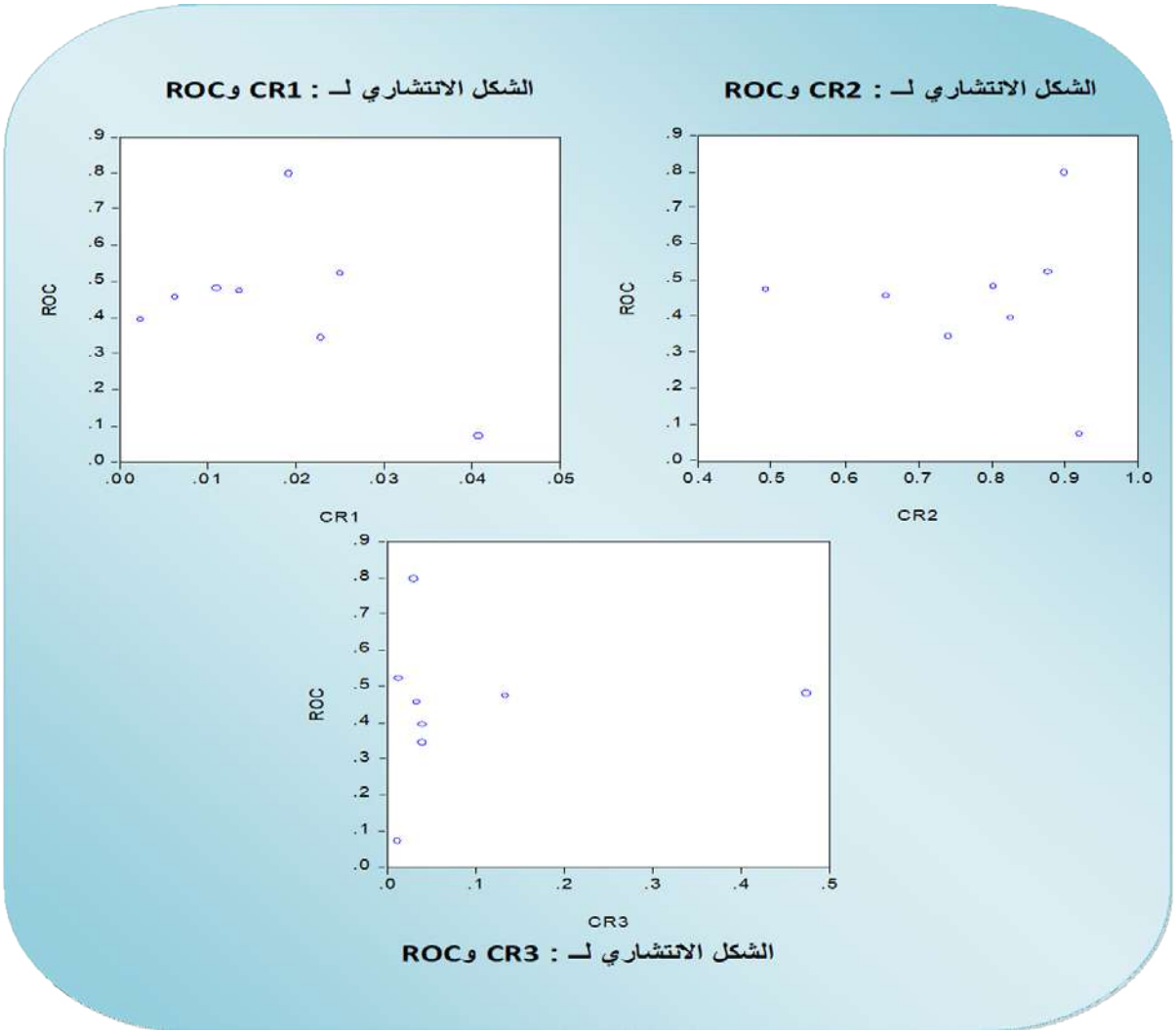

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

ساعد التمثيل النقطي على صياغة العلاقة الخطية وذلك من خلال ملاحظة شكل انتشار النقاط، فإذا كان هذا الانتشار على شكل خط مستقيم تكون العلاقة خطية، وإذا كان الانتشار على شكل قطع مكافئ تكون العلاقة أسية، من خلال الأشكال السابقة لا يمكن تمييز العلاقة بين المتغيرين هل هي خطية أم علاقة أسية؟ ولذلك سيتم تقدير أكبر عدد من النماذج ثم نختار النموذج الأحسن بناء على عدة معايير إحصائية وهي:

- معنوية المعالم المقدرة؛
- المعنوية الكلية للنموذج؛
- معامل التحديد R^2 .

الجدول رقم (09) : نتائج اختبار ROC و CR3, CR2, CR1

Dependent Variable: ROC				
Method: Least Squares				
Date: 05/07/19 Time: 10:24				
Sample: 2010 2017				
Included observations: 8				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	0.3888	0.502603	0.773757	0.4823
CR1	-9.0503	8.442334	-1.072021	0.3441
CR2	0.2799	0.689116	0.406264	0.7053
CR3	-0.0329	0.587565	-0.056144	0.9579
R-squared	0.2335	**Mean dependent var**		0.4445
Adjusted R-squared	-0.3413	**S.D. dependent var**		0.2012
S.E. of regression	0.2330	**Akaike info criterion**		0.2317
Sum squared resid	0.2172	**Schwarz criterion**		0.2714
Log likelihood	3.0731	**Hannan-Quinn criter.**		-0.0361
F-statistic	0.4062	**Durbin-Watson stat**		2.9729
Prob(F-statistic)	0.7574			

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

التحليل:

- بلغت قيمة معامل تحديد المعدل (Adjusted R-squared= -0.34) وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر تفسر نسبة 34%- من المتغير التابع ROC (هامش الربح) أما النسبة المتبقية فترجع لعوامل أخرى.
- بلغت قيمة اختبار فيشر (F-statistic = 0.40) باحتمال Prob(F-)statistic= 0.75 وهي أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تؤثر معا على المتغير التابع وبالتالي فالنموذج المقدر جيد وصالح للتنبؤ.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة دالة إحصائيا بين المخاطر الائتمانية ومعدل هامش الربح (Sig : 0.3441 > 0.05) وبالتالي توجد دلالة إحصائية بين مخاطر معدل الفائدة ونسبة هامش الربح غير أن العلاقة الموجبة معاكسة للنظرية الاقتصادية فكلما زادت المخاطر الائتمانية كلما زادت الأصول المرجحة بالمخاطر .

- يظهر من خلال الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة إحصائيا بين مخطر السيولة وهامش الربح (Sig : 0.7053 > 0.05) وبالتالي فمخاطر السيولة دالة في هامش الربح، غير أن العلاقة الموجبة غير منطقية من الناحية الاقتصادية فزيادة المخاطر التي يتعرض لها البنك ستؤثر سلبا على معدل هامش الربح.
- يظهر من الجدول وجود علاقة ارتباط موجبة غير دالة إحصائيا بين خطر رأس المال والمتغير التابع (هامش الربح) (Sig : 0.9579 > 0.05) وبالتالي توجد دلالة إحصائية بين مخاطر معدل الفائدة ومعدل هامش الربح وهي علاقة منطقية من الناحية الاقتصادية فارتفاع رأس المال المصرف يؤدي إلى انخفاض المخاطر وبالتالي زيادة نسبة كفاية رأس مال المصرف.

- **تحليل دالة الارتباط:**

اختبار الارتباط من الدرجة الأولى: نعتمد على إختبار DW مع العلم أن قيمته المحسوبة تساوي 2.97 ومنه فإن نتيجة الاختبار غير محددة، وندعم بإختبار (Breusch-Godfrey) الموضح في الشكل أسفله :

الجدول رقم (10) : نتائج اختبار (Breusch-Godfrey) للنموذج الثالث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.3555	**Prob. F(2,2)**	0.2980
Obs*R-squared	5.6158	**Prob. Chi-Square(2)**	0.0603

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

حيث تظهر لنا نتيجة LM TEST الذي قدمه (Breusch-Godfrey) أن هناك احتمالان: إما قيمة اختبار F التابع لتوزيع كاي تربيع أو قيمته n.R التابعة لنفس التوزيع هي أصغر من قيمته الجدولية (أو أن احتمالهما أكبر من مستوى المعنوية0.05)، وعليه نقبل فرض العدم ونقبل الفرض البديل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (11) : نتائج اختبار (ARCH) للنموذج الثالث

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.0067	**Prob. F(1,5)**	0.9377
Obs*R-squared	0.0094	**Prob. Chi-Square(1)**	0.9226

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

- **إختلاف التباين:**

لتكن الفرضيتين التاليتين: H0 : لا يوجد تباين (يوجد تجانس)

H1 : يوجد تباين (يوجد اختلاف)

في هذه الحالة يمكن الاستعانة بالاختبار ARCH حسب الشكل الموالي، حيث أن الاحتمالات (0.9377 – 0.9226) > 0.05 فإننا نقبل H0 أي أن هناك تجانس بين المتغيرات.

الشكل رقم (07): التمثيل البياني للمتغيرات ROC و CR3, CR2 ,CR1

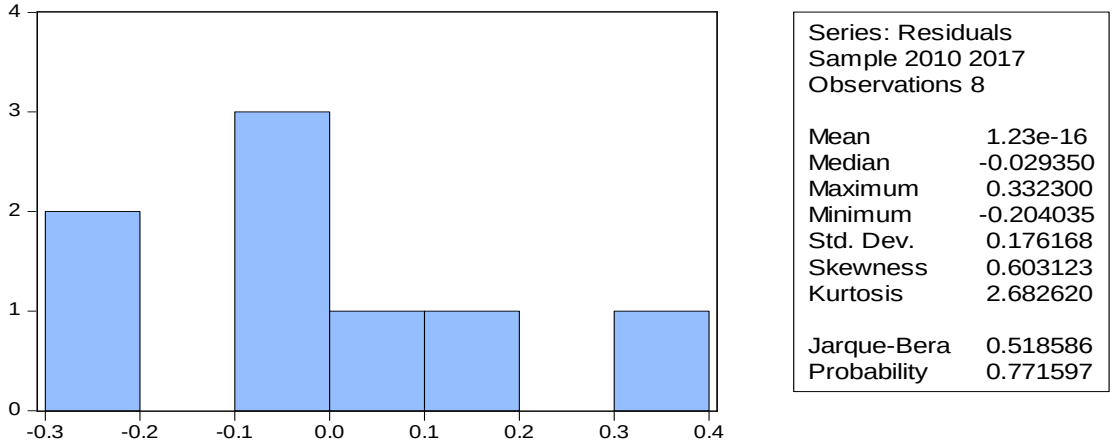

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

توزيع البواقي للنموذج

باستعمال اختبارات كل من معامل الالتواء ومعامل التفرطح، وحسب إحصائية (harque - brea) ومن خلال قيمة الاحتمال 0.7715 وهي > 0.05 فإن يمكننا القول بأن البواقي تتوزع طبيعيا كما هو موضح في نتائج الشكل أعلاه.

الجدول (12) : مصفوفة الارتباط(للنموذج الثالث)

CR3	CR2	CR1	
−0.3014	0.4606	1	**CR1**
−0.1452	1	0.4606	**CR2**
1	−0.1452	−0.3014	**CR3**

المصدر: من مستخرجات برنامج (EVIEWS)

تحليل الارتباط للنماذج الثلاثة بين المتغيرات المستقلة : cr1. Cr2 cr3

قيمة الارتباط بين المتغير ونفسه تساوي 1 أما قيمة الارتباط cr1 . cr2 تساوي 0.4606 وإما بالنسبة لقيمة الارتباط بين cr1 . cr3 تساوي 0.3014 ، وقيمة الارتباط بين cr2 . cr3 0.1452 .

المبحث الثالث : التحليل المالي للأدوات إدارة المخاطر في الربحية للبنك الخارجي الجزائري

المطلب الأول : أدوات إدارة المخاطر بعائد على الأصول

يوضح الجدول التالي معدل عائد الأصول مقارنة بـ (معدل خطر الإئتمان، معدل خطر السيولة، معدل خطر رأس المال).

جدول رقم (13): بناء جدول مقارنة المخاطر بعائد الأصول

البيان	ROA	CR1	CR2	CR3
2010	0,0207	0,0249	0,8756	0,0112
2011	0,0081	0,0406	0,9195	0,0103
2012	0,0115	0,0191	0,8984	0,0288
2013	0,0154	0,0061	0,6548	0,0329
2014	0,0099	0,0109	0,8012	0,4729
2015	0,0115	0,0227	0,7393	0,0387
2016	0,0128	0,0022	0,8246	0,0384
2017	0,0134	0,0135	0,4920	0,1330

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

الشكل رقم (08): أعمدة بيانية مقارنة المخاطر بعائد الأصول

يوضح الشكل التالي معدل عائد الأصول مقارنة بـ (معدل خطر الإئتمان، معدل خطر السيولة، معدل خطر رأس المال).

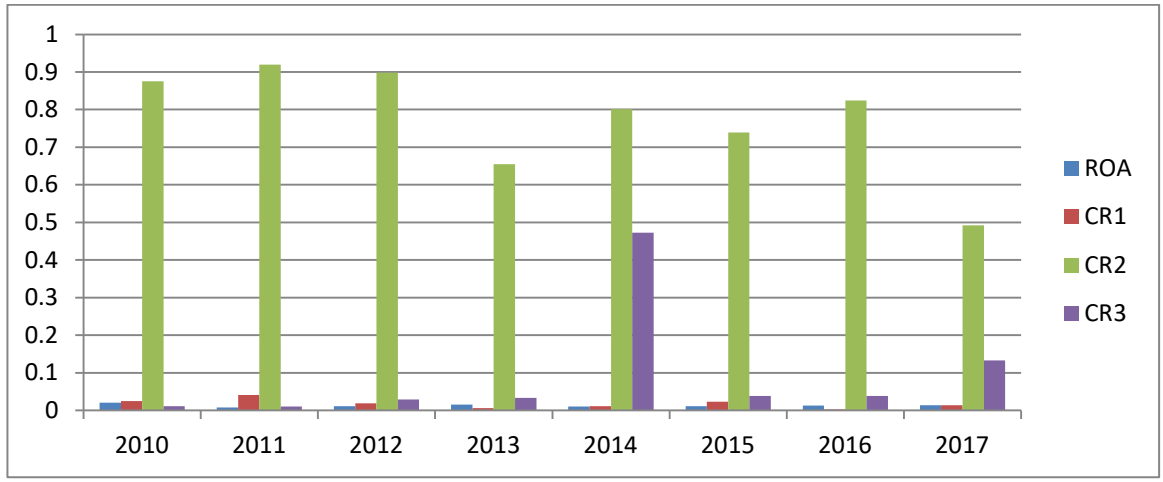

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

التحليل المالي للنموذج الأول :

بالنظر إلى التمثيل يتضح لنا أن عائد الأصول لم يتأثر بأدوات المخاطر بقي متزايدا طيلة سنوات الدراسة وهذا قد يكون راجعا إلى أن البنك يكون ذا طابع عمومي ولا يعطي أي أهمية للربحية.

المطلب الثاني : أدوات إدارة المخاطر بعائد حقوق الملكية

يوضح الجدول التالي معدل عائد حقوق الملكية مقارنة بـ (معدل خطر الإئتمان، معدل خطر السيولة، معدل خطر رأس المال).

الجدول رقم (14) : بناء جدول مقارنة المخاطر بعائد حقوق الملكية

البيان	ROE	CR1	CR2	CR3
2010	0,5931	0,0249	0,8756	0,0112
2011	0,1804	0,0406	0,9195	0,0103
2012	0,2484	0,0191	0,8984	0,0288
2013	0,2529	0,0061	0,6548	0,0329
2014	0,1341	0,0109	0,8012	0,4729
2015	0,1839	0,0227	0,7393	0,0387
2016	0,1889	0,0022	0,8246	0,0384
2017	0,1784	0,0135	0,4920	0,1330

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

يوضح الشكل التالي معدل عائد حقوق الملكية مقارنة بـ (معدل خطر الإئتمان، معدل خطر السيولة، معدل خطر رأس المال).

الشكل رقم (09) : أعمدة بيانية مقارنة المخاطر بعائد حقوق الملكية

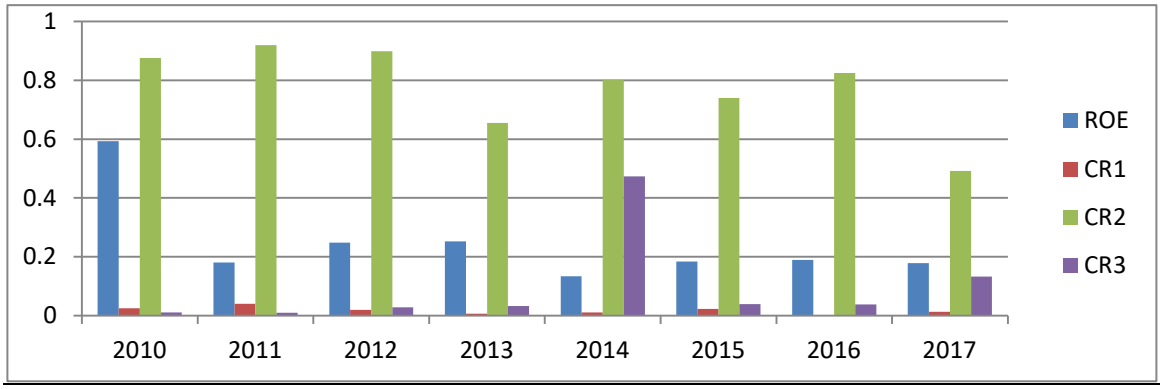

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

التحليل المالي للنموذج الثاني :

نلاحظ من خلال البيان أن سنوات 2010 و2012 و2013 هناك إرتفاع في معدلات عائد حقوق الملكية وهذا يفسر أن أدوات إدارة المخاطر المستعملة في الدراسة كان لها تأثير إيجابي في السنوات المذكورة آنفا، بينما في بقية سنوات الدراسة لم تتعدى 0.2% وهذا قد يكون راجعا للأزمات التي شهدتها البلاد في تلك السنوات .

المطلب الثالث : مقارنة أدوات إدارة المخاطر بهامش الربح:

يوضح الجدول أسفله مقارنة بين معدل هامش الربح و(معدل خطر الإئتمان، معدل خطر السيولة، معدل خطر رأس المال).

الجدول رقم (15) : بناء جدول مقارنة المخاطر بعائد هامش الربح

N	ROC	CR1	CR2	CR3
2010	0,5237	0,0249	0,8756	0,0112
2011	0,7450	0,0406	0,9195	0,0103
2012	0,7989	0,0191	0,8984	0,0288
2013	0,4588	0,0061	0,6548	0,0329
2014	0,4834	0,0109	0,8012	0,4729
2015	0,3460	0,0227	0,7393	0,0387
2016	0,3962	0,0022	0,8246	0,0384
2017	0,4746	0,0135	0,4920	0,1330

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

يوضح الشكل التالي مقارنة بين معدل هامش الربح و(معدل خطر الإئتمان، معدل خطر السيولة، معدل خطر رأس المال).

الشكل رقم (10) : أعمدة بيانية مقارنة المخاطر بعائد هامش الربح

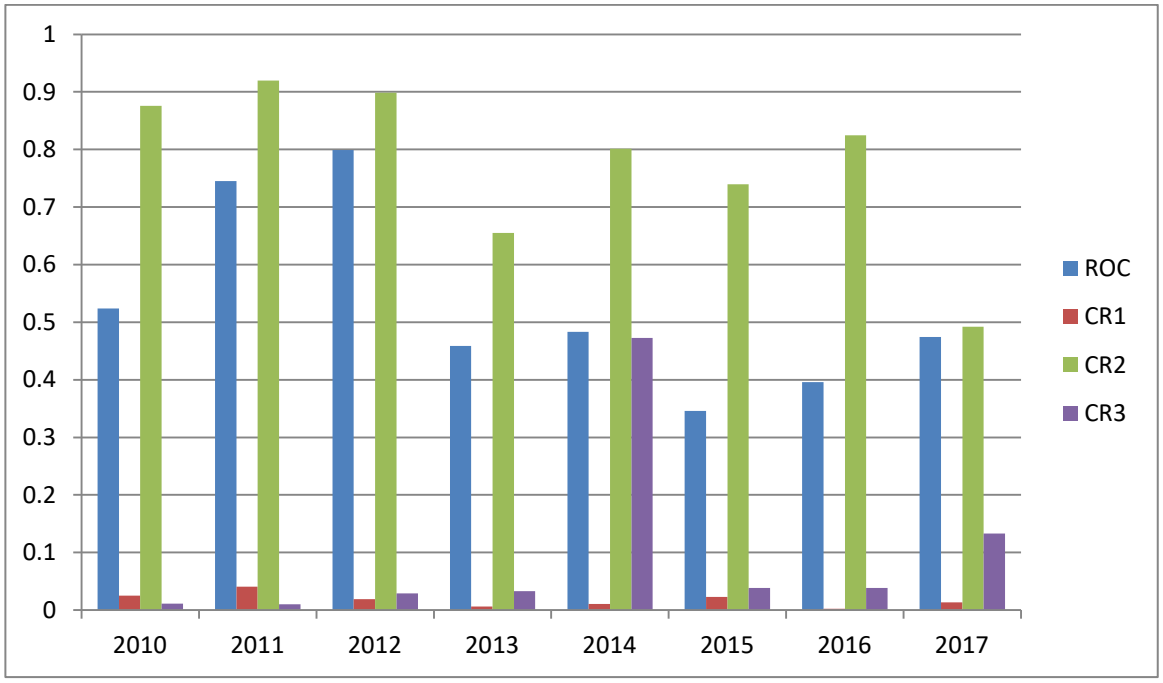

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

التحليل المالي للنموذج الثالث:

من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ أن تمثيل عائد هامش الربح كان في ارتفاع بشكل جيد ابتداء من سنوات 2010 إلى 2012 وهذا راجع إلى التأثير الكبير لأدوات إدارة المخاطر في تحقيق ربحية البنك وخاصة إدارة خطر الائتمان الذي كان منخفضا حينها ولكنه سرعان ما شهد هامش الربح تذبذب نوعيا في قيمته ابتداء من سنة 2013 وهذا راجع لعدة أسباب هو انخفاض تأثير لدور إدارة المخاطر وخاصة كفاية الحدية لرأس المال وأيضا ظهور بوادر الأزمة المالية في الجزائر وكذلك عدم اهتمام البنك بالربحية لكونه مؤسسة عمومية .

لقياس مخاطر الائتمان :

يوضح الجدول التالي معدلات المخاطر(معدل خطر الإئتمان، معدل خطر السيولة، معدل خطر رأس المال) كل على حدة.

الجدول رقم (16) : معدلات المخاطر

N	CR1	CR2	CR3
2010	0,0249	0,8756	0,0112
2011	0,0406	0,9195	0,0103
2012	0,0191	0,8984	0,0288
2013	0,0061	0,6548	0,0329
2014	0,0109	0,8012	0,4729
2015	0,0227	0,7393	0,0387
2016	0,0022	0,8246	0,0384
2017	0,0135	0,4920	0,1330

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

يوضح الشكل التالي معدلات المخاطر (معدل خطر الإئتمان، معدل خطر السيولة، معدل خطر رأس المال) كل على حدة.

الشكل رقم (11) : التمثيل البياني للمخاطر

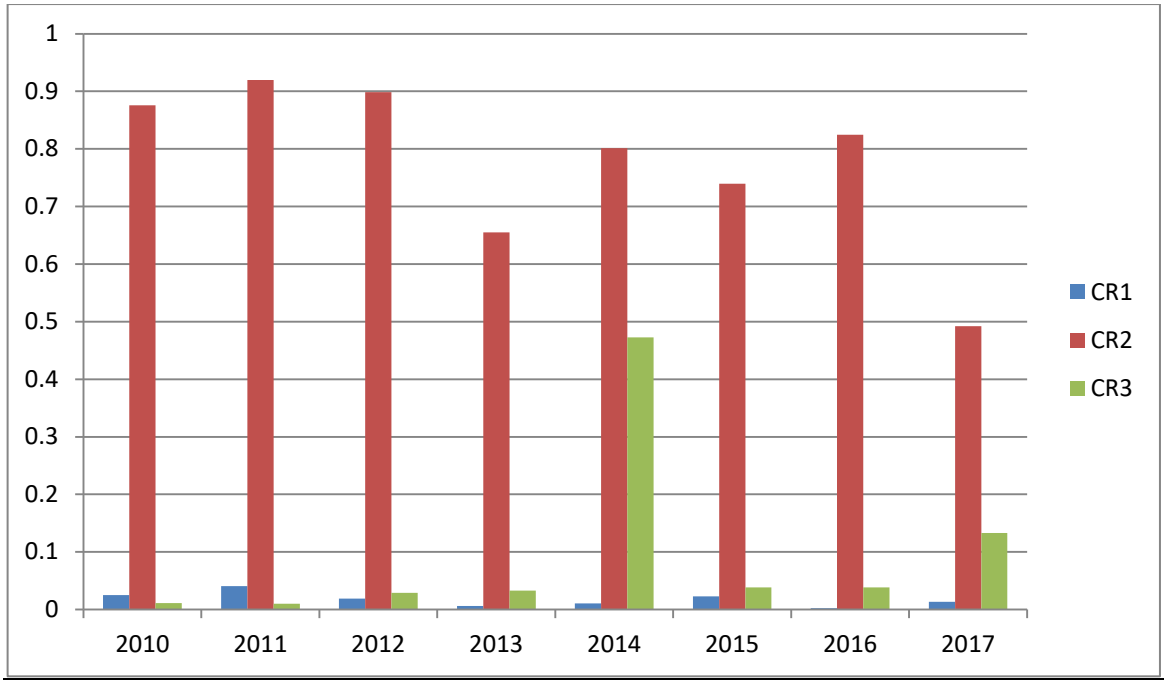

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية

قراءة نتائج CR1,CR2,CR3 :

من خلال البيانات تبين أن CR2 ممثلة بشكل كبير مما يعني أن البنك واجه صعوبة في التحكم بالسيولة، ويرجع هذا لسببين إما لأنه بنك عمومي لا تهمه كيفية تسيير السيولة أو نقص في كفاءات المستخدمين في البنك وقد يكون أيضا راجع إلى سحب المتعاملين لأموالهم لإنعدام الثقة .

أما CR1 والتي تمثلت بيانيا بشكل ضعيف قد يرجع هذا إلى التحكم الجيد في منح القروض واستردادها أو لعدم وجود سيولة من الأساس بالنظر إلى الارتفاع الكبير في خطر الائتمان .

أما بالنسبة لـ CR3 والذي يمثل خطر الكفاية الحدية لرأس المال فحسب المخطط كان متذبذب في معظم سنوات الدراسة أما في سنتي 2014و 2017 كان على التوالي 40% و10%، في هذين السنتين كان رأس المال مغطى بسبب الارتفاع في رأس المال وتعتبر هذين السنتين مقبولتين حسب مقررات لجنة بازل الثالثة والتي تنص على أن " تحديد هوامش راس المال، حيث تم رفع معدل الكفاية الحدية لراس المال الي 10% تطبق بالتدريج حتى سنة 2019".

خلاصة الفصل:

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بدراستنا، وإلى الأدبيات النظرية للمؤشرات المستخدمة، بينما في المبحث الثاني والثالث قمنا بالدراسة الوصفية ثم تليها الدراسة التحليلية المالية باستخدام برامج (ECXEL) & (EVIEWS).

خاتمة

الخاتمة

الخاتمـة:

من خلال تسليطنا الضوء على أهم المخاطر التي يواجهها أي بنك وخصوصا المخاطر المالية وانعكاسها على الربحية المحققة سواء من منحه القروض أو إي استثمارات أخرى مهما تنوعت أغراضها، وعليه قمنا باختيار بنك الجزائر الخارجي (BEA) للوصول إلى نتائج واضحة من خلال استخدام المؤشرات الخاصة بالمخاطر والربحية البنكية التي من خلالها توصلنا إلى الأهداف التي يطمح البنك لبلوغها وذلك عن طريق التحليل القياسي والوصفي لكل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وكذا مخطر رأس المال وعلاقتهم بمؤشرات الربحية ووصولنا إلى نتيجة مفادها أنه هناك تأثير معنوي لدور إدارة المخاطر على ربحية البنوك التجارية.

وقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى فصلين :

أولا: في الفصل الأول قمنا بالإلمام بالجانب النظري للمفاهيم الأساسية لإدارة المخاطر والربحية بكل جوانبهم.

ثانيا: قمنا بدراسة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي (BEA) فرع ورقلة من خلال تقييم إدارة المخاطر المالية للبنك فبداية تطرقنا بتعريف الوكالة البنكية ثم بعد ذلك مؤشرات المخاطر إذا ومن خلال كل ما سبق يمكن القول :

- **اختبار الفرضيات :**

- الفرضية الأولى: يكون تأثير مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية من خلال انعدام السيولة لدى البنك جراء انعدام الثقة بين العميل والبنك مما ينتج عن ذلك عدم القيام باستثمارات لزيادة الربحية.
- الفرضية الثانية: وذلك من خلال انعدام السيولة للمنح قروض ائتمانية وهذا راجع للطريقة المتعمدة من طرف البنوك الجزائرية للمنح القروض ، إذ يعتمدون على الطريقة الكلاسيكية في منح قروض ائتمانية .
- الفرضية الثالثة : خطر الكفاية الحدية للرأس المال قد حددته لجنة بازل السويسرية للبنوك العالمية والمتمثل في 10% للمحافظة على مركزها الائتماني من اجل أخذ قروض واستثمارات

الخاتمة

لتحقيق ربحية كبيرة ولكن البنوك الجزائرية ليست لديها الكفائة والقدرة لمجارات هذه الشروط التي وضعتها لجنة بازل.

- **النتائج:**

- إن إدارة المخاطر هي ضرورة لإنجاح البنوك واستمرارية عملها؛
- إن المخاطر أمر ملازم للعمل البنكي ويستحيل تجنبه ولكن يمكن تقليل منه ووضع مخططات لمواجهته؛
- هناك عدة خيارات لإدارة المخاطر البنكية، "الخيار الأول" والمتمثل بتجنب المخاطر في حالة لم تكن لديها الإمكانيات اللازمة لتحمل تلك المخاطر، ولكنها في الوقت نفسه سوف تخسر الأرباح المتأتية من هذه العملية المصرفية، أما"الخيار الثاني "وهو والمعاكس للخيار الأول أي قبول المخاطر بهدف الحصول على العائد المتوفر إذا ما كان العائد المتوقع أكبر من المخاطر المتوقعة،أما "الخيار الأخير"المتاح أمام المصرف فيتمثل في تحويل الخسارة إلى طرف ثاني عن طريق تحمل تكلفة ذلك من خلال التامين أو الكفالات الحكومية أو الحصول على ضمانات.
- مشكلة البنك محل الدراسة كونه مؤسسة عمومية تبن لنا أنه لا تهمه الربحية وهو ما يمثله التمثيل البياني للمؤشرات الربحية؛
- عدم اهتمام البنك بالمخاطر وهو ما يتأكد من خلال التمثيلات البيانية للمخطر وخاصة مخاطر السيولة والائتمان؛
- افتقار البنك للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر؛
- عدم وجود إدارة للمخاطر في داخل البنك لمواجهة المخاطر؛
- البنك لا يستثمر في الأوراق المالية وهذا لعدم وجود سوق مالي نشط وافتقاره للخبرة في هذا المجال مما يعرضه لمخاطر ائتمانية كبيرة؛
- يعتمد بنك BEA على الأساليب التقليدية في إدارة المخاطر الائتمانية إذ يأخذ مقابلها ضمانات وعلى القوانين والنظم الاحترازية التي يفرضها بنك الجزائر؛
- عدم فعالية أدوات إدارة المخاطر في تحسين الربحية للبنك محل الدراسة .

الخاتمة

- **التوصيات**

- ضرورة تبني فكرة الاندماجات البنكية لزيادة الربحية والقدرة على مواجهة المخاطر البنكية؛
- ضرورة إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر في البنوك الجزائرية؛
- ضرورة تعزيز البنوك الجزائرية بإدارات خاصة بالمخاطر وليس ضمها مع إدارات أخرى؛
- ضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير البنوك وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر والتقليل ما أمكن من خطورتها؛

- **آفاق الدراسة:**

إن البحث في موضوع إدارة المخاطر والربحية لا يزال واسع وجدير بالاهتمام والبحث، إذ تبقى الكثير من الموضوعات والنقاط التي يمكن أن تكون إشكاليات لبحوث جديدة نذكر منها :

- دور الرقابة البنكية في تحسين الربحية؛
- الأدوات المالية لمواجهة المخاطر البنكية؛
- دراسة مقارنة بين إدارة المخاطر والربحية في جميع البنوك الجزائرية؛
- التمويل التقليدي ومدى تأثيره على البنوك.

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع الأولية:

1- الوثائق المقدمة من قبل البنك.

ثانيا: المجلات:

1- مختار بونقاب، دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05،جامعة حمة لخضر الوادي، ديسمبر 2016.

ثالثا: الكتب:

1- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الإتمان المصرفي والتحليل الإئتماني، مؤسسة الوراق، عمان، 2002.
2- دريد كامل ال شيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان(الأردن).
3- شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور – وسيم محمد الحداد – سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر – دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

رابعا: الرسائل الجامعية:

1- أحمد حسين أحمد الشهراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف التجارية، رسالة ماجيستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.
2- أمل عبدي، دور إدارة المخاطر المشروع في ضمان نجاح إنجازه- دراسة حالة مؤسسة أشغال الطرقات ونقل البضائع والمحروقات تبسة، مذكرة ماجيستير غير منشورة جامعة تبسة، سنة 2013.
3- تومي إبراهيم، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.
4- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية" حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير غ منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008.
5- دهمش أميرة، المخاطر البنكية وآلية تسييرها "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة" مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة المسيلة، 2015.

قائمة المراجع

6- رقاقدة نبيلة، دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنك التجارية"حالة بنك سوسيتي جينيرال الجزائر لفترة (2004-2014) غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2016.

7- الطاهر بن ختو، محددات الربحية في البنوك التجارية "دراسة حالة بنك (BNA-BEA-SGA-AGB) خلال فترة (2016/2009)، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة 2018.

8- طهير أميرة، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير لجنة بازل" دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم بواقي (BADR,BNA,BEA,CPA)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017/2016.

9- قنيدي صبرين، ادارة المخاطر والربحية في البنوك الاسلامية "دراسة حالة بنك دبي الإسلامي(2013/2009)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

10- هبلة حيظة، إدارة مخاطر القروض في البنوك التجارية، "دراسة حالة البنك الوطني BNA" المديرية الجهوية للإستغلال 185 – وكالة ورقلة – الفترة من (2011-2013)، مذكرة ماستر غ منشورة، جامعة ورقلة، 2015/2014.

الملاحق

الملاحق

ميزانية البنك في 2010

أنجزت هذه الميزانية حسب النظام المحاسبة المالي الجديد

و:ألاف دج

الترتيب	الأصول	2010/12/31
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	96 114 488
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	13 761 161
3	أصول مالية متاحة للبيع	34 793 247
4	قروض و ديون على المؤسسات المالية	1 481 962 383
5	قروض و ديون على الزبائن	434 608 274
6	أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق	157 881 423
7	ضرائب الجارية – الأصول	16 125 597
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	1 035 615
9	الأصول الأخرى	64 420 148
10	حسابات التسوية	36 410 637
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	9 467 253
12	بنايات التوظيف	0
13	تثبيتات عينية	20 907 493
14	تثبيتات معنوية	138 405
15	فارق الشراء	0
	مجموع الأصول	**2 367 626 126**

الترتيب	الخصوم	2010/12/31
1	بنك الجزائر	0
2	ديون نحو المؤسسات المالية	1 680 836
3	ديون نحو الزبائن	2 016 478 427
4	ديون المتمثلة في سند	40 930 452
5	ضرائب الجارية – الخصوم	10 060 643
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	31 887
7	الخصوم الأخرى	63 906 801
8	حسابات التسوية	40 325 633
9	مؤونات المخاطر والأعباء	5 682 976
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	0
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	10 730 408
12	ديون الثانوية	25 276 520
13	رأس المال	24 500 000
14	العلاوات المرتبطة برأس المال	0
15	الاحتياطات	81 746 030
16	فارق التقدير	95 661
17	فارق إعادة التقدير	12 456 077
18	ترحيل من جديد (+/-)	14 555 120
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	19 168 656
	مجموع الخصوم	**2 367 626 126**

الملاحق

بنك الجزائر الخارجي

الميزانية في 31 ديسمبر SCF 2012

الترتيب	الأصول		31/12/2012	31/12/2011	النمو
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	BA0100	216 259 372 297,30	118 398 989 906,49	97 860 382 390,81
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	أصول مالية متاحة للبيع	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,18	(15 711 790 722,18)
4	قروض و ديون على المؤسسات المالية	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39
5	قروض و ديون على الزبائن	BA0500	580 656 858 621,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	ضرائب الجارية – الأصول	BA0700	18 367 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	BAO800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 213,23)
9	الأصول الأخرى	BA0900	94 835 957 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	حسابات التسوية	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	بدايات التوظيف	BA1200	0,00	0,00	-
13	تثبيتات عينية	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	تثبيتات معنوية	BA1400	191 794 783,68	169 165 888,72	22 628 894,96
15	فارق الشراء	BA1500	0,00	0,00	-
	مجموع الأصول		2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

	الخصوم	التقسيم	31/12/2012	31/12/2011	النمو
1	بنك الجزائر	BP0100	0,00	0,00	-
2	ديون نحو المؤسسات المالية	BP0200	15 604 849 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
3	ديون نحو الزبائن	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
4	ديون المتمثلة في سند	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
5	ضرائب الجارية – الخصوم	BP0500	15 037 918 974,63	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	BP0600	80 842,62	986 774,12	(905 931,50)
7	الخصوم الأخرى	BP0700	55 211 153 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
8	حسابات التسوية	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
9	مؤونات المخاطر والأعباء	BP0900	6 279 062 165,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	BP1000	0,00	0,00	-
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
12	ديون الثانوية	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	رأس المال	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	BP1400	0,00	0,00	-
15	الاحتياطات	BP1500	64 574 991 449,48	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
16	فارق التقدير	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
17	فارق إعادة التقدير	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	ترحيل من جديد (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	BP1900	35 557 303 381,83	30 260 305 674,84	5 296 997 706,99
	مجموع الخصوم		2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

الملاحق

بنك الجزائر الخارجي

الميزانية في 31 ديسمبر SCF 2013

الترتيب	الأصول		31/12/2013	31/12/2012	النمو
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	BA0100	390 351 460 930,38	642 459 372 297,30	(252 107 911 366,93)
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	BA0200	0,00	0,00	-
3	أصول مالية متاحة للبيع	BA0300	9 342 969 854,64	11 719 220,00	9 331 250 634,64
4	قروض و ديون علي المؤسسات المالية	BA0400	643 242 639 825,49	713 783 259 293,11	(70 540 619 467,62)
5	قروض و ديون علي الزبائن	BA0500	751 291 690 340,97	575 834 839 064,21	175 456 851 276,76
6	أصول مالية مقبوضة إلي تاريخ الاستحقاق	BA0600	177 174 152 348,68	190 871 591 663,14	(13 697 439 314,46)
7	ضرائب الجارية – الأصول	BA0700	20 132 038 817,93	18 367 037 425,17	1 765 001 392,76
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	BAO800	1 375 123 870,76	1 351 758 513,98	23 365 356,78
9	الأصول الأخرى	BA0900	69 050 254 063,29	94 835 957 265,32	(25 785 703 202,03)
10	حسابات التسوية	BA1000	8 995 651 408,85	22 219 958 439,21	(13 224 307 030,36)
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	BA1100	21 592 282 996,50	23 861 515 793,76	(2 269 232 797,26)
12	بنايات التوظيف	BA1200	0,00	0,00	-
13	تثبيتات عينية	BA1300	18 695 843 471,51	19 148 724 914,70	(452 881 443,19)
14	تثبيتات معنوية	BA1400	199 346 300,51	191 794 783,68	7 551 516,83
15	فارق الشراء	BA1500	0,00	0,00	-
	مجموع الأصول		2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 074 444,07)

	الخصوم	التقسيم	31/12/2013	31/12/2012	النمو
1	بنك الجزائر	BP0100	0,00	0,00	-
2	ديون نحو المؤسسات المالية	BP0200	1 135 406 743,04	15 604 849 323,99	(14 469 442 580,95)
3	ديون نحو الزبائن	BP0300	1 697 475 901 848,97	1 846 239 125 888,33	(166 763 224 039,36)
4	ديون المتمثلة في سند	BP0400	41 838 931 136,29	40 506 183 346,14	1 332 747 790,15
5	ضرائب الجارية – الخصوم	BP0500	10 633 807 021,26	15 037 918 974,63	(4 404 111 953,36)
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	BP0600	581 313,06	80 842,62	500 470,44
7	الخصوم الأخرى	BP0700	55 743 696 277,96	55 211 153 325,35	532 542 952,61
8	حسابات التسوية	BP0800	33 965 872 065,55	44 223 762 556,35	(10 257 890 490,80)
9	مؤونات المخاطر والأعباء	BP0900	8 270 156 687,13	6 279 062 165,82	1 991 094 521,31
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	BP1000	0,00	0,00	-
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	BP1100	9 070 563 752,17	9 417 216 183,48	(346 652 431,31)
12	ديون ثانوية	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	رأس المال	BP1300	100 000 000 000,00	76 000 000 000,00	24 000 000 000,00
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	BP1400	0,00	0,00	-
15	الاحتياطات	BP1500	56 132 294 831,29	64 574 991 449,46	(8 442 696 618,17)
16	فارق التقدير	BP1600	-43 416 963,00	-1 835 639,90	(41 581 323,10)
17	فارق إعادة التقدير	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	ترحيل من جديد (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	BP1900	20 931 942 640,30	35 557 303 381,83	(14 625 360 741,53)
	مجموع الخصوم		2 111 443 454 229,51	2 302 937 528 673,58	(191 494 047 444,07)

الملاحق

الميزانية في 31 ديسمبر SCF 2014

الترتيب	الأصول	31/12/2014	31/12/2013	النمو
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	517 009 936	390 351 461	126 155 536
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	18 795 666	0	18 795 666
3	أصول مالية متاحة للبيع	32 236 411	9 342 970	22 893 441
4	قروض وديون على المؤسسات المالية	753 788 693	643 242 640	108 730 816
5	قروض و ديون على الزبائن	877 652 593	751 291 690	117 289 888
6	أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق	259 323 153	177 174 152	80 638 023
7	ضرائب الجارية – الأصول	13 830 575	20 132 039	-6 301 464
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	1 134 525	1 375 124	-240 599
9	الأصول الأخرى	62 861 985	69 050 254	1 348 901
10	حسابات التسوية	3 943 606	8 995 651	310 953
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	22 492 525	21 592 283	900 242
12	بنايات التوظيف	0	0	0
13	تثبيتات عينية	18 090 156	18 695 843	-605 688
14	تثبيتات معنوية	233 665	199 346	34 319
15	فارق الشراء	0	0	0
	مجموع الأصول	**2 581 393 491**	**2 111 443 454**	**469 950 036**

الترتيب	الخصوم	31/12/2014	31/12/2013	النمو
1	بنك الجزائر	0		0
2	ديون نحو المؤسسات المالية	1 953 504	1 135 407	8 097
3	ديون نحو الزبائن	2 095 068 385	1 679 475 902	415 592 483
4	ديون المتمثلة في سند	42 418 435	41 838 931	579 504
5	ضرائب الجارية – الخصوم	13 250 174	10 633 807	2 616 367
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	8 485	581	7 903
7	الخصوم الأخرى	77 179 879	55 743 696	21 436 182
8	حسابات التسوية	34 156 781	33 965 873	9 344 332
9	مؤونات المخاطر والأعباء	6 188 912	8 270 157	-2 081 244
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	0		0
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	18 514 668	9 070 564	6 049 482
12	ديون الثانوية	67 276 520	67 276 520	0
13	رأس المال	100 000 000	100 000 000	0
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	0		0
15	الاحتياطات	62 064 237	56 132 294	5 931 943
16	فارق التقدير	9 889 283	-43 417	779 277
17	فارق إعادة التقدير	12 456 077	12 456 077	0
18	ترحيل من جديد (+/-)	11 160 498	14 555 120	0
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	29 807 653	20 931 943	8 875 710
	مجموع الخصوم	**2 581 393 491**	**2 111 443 454**	**469 950 037**

الملاحق

الميزانية في 31 ديسمبر SCF 2015

الترتيب	الأصول	31/12/2015	31/12/2014 (نموذج)	31/12/2015	النمو
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	365 814 996 127,37	517 009 936 048,72	517 009 936 048,72	-151 194 939 921,35
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	75 977 416 237,67	18 795 666 164,46	18 795 666 164,46	57 181 750 073,21
3	أصول مالية متاحة للبيع	24 564 952 630,24	32 236 411 241,32	32 236 411 241,32	-7 671 458 611,08
4	قروض وديون على المؤسسات المالية	518 347 756 822,39	753 788 692 933,06	753 788 692 933,06	-234 840 936 110,67
5	قروض و ديون على الزبائن	1 234 797 639 435,82	882 763 155 838,52	877 652 593 489,31	352 034 483 597,30
6	أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق	251 291 422 928,43	259 323 152 927,62	259 323 152 927,62	-8 031 729 999,19
7	ضرائب الجارية – الأصول	11 511 947 904,03	13 830 575 074,44	13 830 575 074,44	-2 318 627 170,41
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	1 047 199 011,06	1 134 525 481,73	1 134 525 481,73	-87 326 470,67
9	الأصول الأخرى	27 080 078 469,85	62 961 985 215,20	62 861 985 215,20	9 218 039 254,65
10	حسابات التسوية	4 013 914 090,32	3 943 606 412,04	3 943 606 412,04	70 307 678,28
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	24 915 995 356,59	22 492 525 053,60	22 492 525 053,60	2 423 470 302,99
12	بنايات التوظيف	0,00	0,00	0,00	0,00
13	تثبيتات عينية	17 568 937 660,87	18 090 155 628,13	18 090 155 628,13	-521 217 967,26
14	تثبيتات معنوية	279 362 028,38	233 665 470,60	233 665 470,60	45 696 557,78
15	فارق الشراء	0,00	0,00	0,00	0,00
	مجموع الأصول	**2 602 811 619 703,02**	**2 586 504 053 489,43**	**2 581 393 491 140,22**	**16 307 565 213,59**

الترتيب	الخصوم	31/12/2015	31/12/2014(نموذج)	31/12/14	النمو
1	بنك الجزائر	0,00	0,00	0,00	-
2	ديون نحو المؤسسات المالية	1 655 980 034,31	1 953 504 231,22	1 953 504 231,22	-297 524 196,91
3	ديون نحو الزبائن	2 074 079 456 466,09	2 095 068 384 544,79	2 095 068 384 544,79	-20 988 928 078,71
4	ديون المتمثلة في سند	43 629 430 673,16	42 418 434 786,52	42 418 434 786,52	1 210 995 886,64
5	ضرائب الجارية – الخصوم	15 371 993 030,98	14 425 603 015,55	13 250 173 675,23	946 390 015,42
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	2 766 767,39	8 484 787,24	8 484 787,24	-5 718 019,85
7	الخصوم الأخرى	94 751 560 067,87	77 179 878 618,55	77 179 878 618,55	17 571 681 449,32
8	حسابات التسوية	31 958 249 295,06	34 156 781 360,81	34 156 781 360,81	-2 198 532 065,75
9	مؤونات المخاطر والأعباء	4 890 667 049,49	6 188 913 084,81	6 188 913 084,81	-1 298 246 035,32
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	0,00	0,00	0,00	-

الملاحق

الترتيب	الأصول	31/12/2016	31/12/2015	النمو
1	صندوق، بنك الجزائر، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	أصول مالية مقبوضة لأغراض إجراء الصفقات	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	أصول مالية متاحة للبيع	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	قروض وديون على المؤسسات المالية	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	قروض و ديون على الزبائن	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	أصول مالية مقبوضة إلى تاريخ الاستحقاق	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	ضرائب الجارية – الأصول	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	ضرائب المؤجلة – الأصول	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	الأصول الأخرى	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	حسابات التسوية	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	المساهمة في فروع ومؤسسات مشتركة أو كيانات مشاركة	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	بنايات التوظيف	0,00	0,00	-
13	تثبيتات عينية	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	تثبيتات معنوية	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	فارق الشراء	0,00	0,00	-
	مجموع الأصول	**2 574 006 188 481,65**	**2 602 811 618 703,04**	**-28 805 430 221,39**

الترتيب	الخصوم	31/12/2016	31/12/2015	النمو
1	بنك الجزائر	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	ديون نحو المؤسسات المالية	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	ديون نحو الزبائن	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	ديون المتمثلة في سند	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	ضرائب الجارية – الخصوم	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	ضرائب المؤجلة – الخصوم	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	الخصوم الأخرى	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	حسابات التسوية	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	مؤونات المخاطر والأعباء	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	إعانات للتجهيز – الإعانات الاستثمار الأخرى	0,00	0,00	-
11	صندوق المخاطر البنكية العامة	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	ديون الثانوية	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	رأس المال	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	العلاوات المتعلقة برأس المال	0,00	0,00	-
15	الاحتياطات	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	فارق التقدير	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	فارق إعادة التقدير	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	ترحيل من جديد (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	نتيجة السنة المالية (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
	مجموع الخصوم	**2 574 006 188 481,65**	**2 602 811 618 703,04**	**-28 805 430 221,39**

الملاحق

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 765 112 518,96	25 166 513 952,22	4 598 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,71**

ORDRE	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	55 161 600 000,00	(55 161 600 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2 268 682 548,52	20 728 868 885,73	(18 460 186 337,21)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 507 092 282 717,40	1 992 943 041 699,63	514 149 241 017,77
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 050,80	38 033 422 593,89	(2 511 651 543,09)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 075 296 253,69	14 699 315 474,80	8 375 980 778,89
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 780 012,50	5 754 838,27	128 025 174,23
7	AUTRES PASSIFS	54 708 802 950,27	28 835 611 685,26	25 873 191 265,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	77 210 931 695,53	56 892 536 211,70	20 318 395 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 568 755 352,26	5 396 474 091,85	(827 718 739,59)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	36 685 271 528,01	29 314 631 911,56	7 370 639 616,45
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 362 968 551,06	43 790 555 375,07	24 572 413 175,99
16	ECART D'ÉVALUATION	14 290 439 256,19	12 738 867 889,47	1 551 571 366,72
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	57 365 644 936,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,73
	TOTAL DU PASSIF	**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,72**

الفهرس

الفهرس

العنـصـر	الصفحة
مقدمة	
الأسئلة الفرعية	أ
الفرضيات	أ
مبررات اختيار الموضوع	ب
أهداف الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
حدود الدراسة	ب
مرجعية البحث	ج
صعوبات الدراسة	ج
منهجية البحث والأدوات المستخدمة	ج
هيكل الدراسة:	ج
الفصل الأول : الإطار النظري لدور إدارة المخاطر في تحسين ربحية البنوك التجارية	**4**
المبحث الأول : ماهية المخاطر في البنوك التجارية وتسييرها	**5**
المطلب الأول : ماهية المخاطر المتعلقة بإدارة المخاطر	5
المطلب الثاني : مصادر وأنواع المخاطر البنكية	6
المطلب الثالث : طرق تسيير المخاطر البنكية	8
المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر في البنوك التجارية	**10**
المطلب الأول : مفاهيم إدارة المخاطر وأدوارها	10
المطلب الثاني : العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر	13
المطلب الثالث : أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل	14
المبحث الثالث : الربحية في البنوك التجارية	**18**
المطلب الأول: ماهية الربحية واليات تعظيمها	18
المطلب الثاني : معايير الربحية	19
المطلب الثالث : محددات الربحية	20
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي لدور إدارة المخاطر في تحسين ربحية البنوك التجارية البنك الخارجي الجزائري	**25**
المبحث الأول: نبذة عن مؤسسة محل الدراسة الدراسات السابقة والأدوات المستخدمة	**26**

الفهرس

المطلب الأول: تعريف بالبنك الخارجي الجزائري	26
نشأة البنك الجزائري الخارجي	26
تعريف بنك الجزائر الخارجي	27
الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة	28
المطلب الثاني: الدراسات السابقة	29
مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	31
المطلب الثالث : الطريقة والمؤشرات المستخدمة في الدراسة	32
المبحث الثاني : التحليل الوصفي للأدوات إدارة المخاطر في الربحية للبنك الخارجي الجزائري	**35**
المطلب الأول :مقارنة أدوات إدارة المخاطر بعائد على الأصول	35
التحليل القياسي للنموذج الأول	37
المطلب الثاني : أدوات إدارة المخاطر بعائد حقوق الملكية	39
التحليل القياسي للنموذج الثاني	41
الطلب الثالث : مقارنة أدوات إدارة المخاطر بهامش الربح	44
التحليل القياسي للنموذج الثالث	46
المبحث الثالث : التحليل المالي للأدوات إدارة المخاطر في الربحية للبنك الخارجي الجزائري	**50**
المطلب الأول : أدوات إدارة المخاطر بعائد على الأصول	50
التحليل المالي للنموذج الأول	51
المطلب الثاني : أدوات إدارة المخاطر بعائد حقوق الملكية	51
التحليل المالي للنموذج الثاني	52
الطلب الثالث : مقارنة أدوات إدارة المخاطر بهامش الربح	52
التحليل المالي للنموذج الثالث	53
خاتمــة	**57**
اختبار الفرضيات	58
النتائج	59
التوصيات	60
آفاق الدراسة	60